الأمم المتحدة A/49/PV.11

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ١١
المعقودة يوم الخميس
٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

ثم: السيد سينيلولي ..... (فيجي)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد تشوي سو هون ..... (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد بلاندينو كانتو ..... (الجمهورية الدومينيكية)
(نائب الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

خطاب فخامة السيد حيدر علي رضا أوغلي علييف، رئيس جمهورية أذربيجان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية أذربيجان.

اصطحب السيد حيدر على رضا أوغلي علييف، رئيس جمهورية أذربيجان إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية أذربيجان، فخامة السيد حيدر علي رضا أوغلي علييف، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس علييف (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أولا، أن أعرب عن خالص ارتياحي بمناسبة انتخابكم، سيدي، رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين وأن اتمنى لكم كل نجاح في عملكم.

أود كذلك أن أشكر رئيس الدورة الماضية، السيد صمويل انسنالي، على العمل الذي قام به.

كما أعرب عن امتناني العميق للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده الدؤوبة لتعزيز السلم والأمن في جميع أرجاء العالم. وأود أيضا أن أتقدم له بتقديري الخالص، خاصة على اهتمامه الشديد بمشاكل دولتنا الفتية التي تمر بفترة معقدة من تاريخها.

94-86459

هذا المحضر قابل للتصويب. وترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بإحساس بالحماسة والزهو أخاطب هذه الجمعية من فوق منصة أكثر المحافل الدولية هيبة. وللمرة الأولى يمثل رئيس دولة أذربيجان المستقلة أمام المجتمع الدولي ممثلا لبلده الذي اعترف به هذا المجتمع وضمه إليه ندا وسط أنداد.

لقد كافح شعب أذربيجان قرونا في سبيل الحرية. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي نال استقلاله الوطني. وشرعت جمهوريتنا على طريق بناء دولة ديمقراطية متحضرة يحكمها القانون. وهي عملية معقدة ولا يمكن إكمالها بين عشية وضحاها، ولكننا نسير بخطى ثابتة نحو هذا الهدف. وقد أنجزنا الكثير في فترة وجيزة، وهيأنا كل الظروف لتشكيل مجتمع ديمقراطي قائم على القانون. وطورنا في جمهوريتنا نظاما متعدد الأحزاب يرتكز ارتكازا راسخا على التعددية السياسية، وحرية الفرد والقول والصحافة والوجدان، وعلى مبادئ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. إن جميع مواطني أذربيجان المتعددة القوميات يتمتعون بحقوق متساوية، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية واللغوية.

وبفضل التغيرات السياسية وتحول البلد إلى الديمقراطية، تهيأت الظروف للقيام بإصلاحات اقتصادية جذرية تكفل التحول إلى اقتصاد سوقي. فنحن نشجع تماما تطوير المشروعات الحرة والمبادرة الخاصة. كما أننا بصدد تنفيذ برنامج خصخصة واسع النطاق، بالاستعانة بالخبرة العالمية القائمة على القيم الإنسانية المشتركة، خبرة البلدان الرائدة التي حققت بالفعل نجاحا كبيرا في بناء مجتمعات متحضرة ومزدهرة وديمقراطية.

وبفضل موقعنا الهام من الوجهة الجغرافية ـ السياسية باعتبارنا نقطة وصل بين أوروبا وآسيا وموضعا للاهتمام الشديد من جانب دول كثيرة، وبفضل ما نملك من موارد طبيعية غنية وقدرة صناعية كبيرة، واسترشادا بعزيمة الشعب الأذربيجاني القوية وثقته، نحن نضطلع حاليا بتنفيذ استراتيجية لتعزيز استقلالنا وإجراء الإصلاحات السوقية الديمقراطية. واليوم، ومن فوق هذا المنبر السامي أعلن بكل حزم أنه ما من قوة تستطيع أن تجعل الشعب الأذربيجاني يحيد عن هذا المسار. وإننا لنتطلع إلى مستقبل بلدنا بكل تفاؤل.

وهذا التفاؤل يرتبط أيضا بالعمليات التاريخية الجارية في العالم، علاوة على التغيرات العميقة التي طرأت على نظام العلاقات الدولية. وما من شك في أن النظام العالمي القائم على الحقوق المتساوية والذي يحل محل المواجهة العسكرية والإيديولوجية سيشكل الأساس المقبل لنظام العلاقات الدولية هذا. إن الشراكة والسلم والأمن الدائمين للجميع، وفقا للقانون الدولي ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، بدأت تصبح المبادئ الأساسية للنظام العالمي الجديد. وها نحن الآن نرى الضوء في نهاية النفق، النفق الذي ينقلنا من عالم يقوم على العداء واستعمال القوة، إلى عصر يسوده التعاون والرخاء. ونحن على استعداد لنمضي سويا على هذا الدرب يدا بيد مع سائر بلدان وشعوب العالم.

بيد أن التهديدات التي تخيم على الجنس البشري لم يُقض عليها تماما. فما زالت الأنماط التقليدية العتيقة قائمة، ولم يتسن بعد التغلب على المشاكل العديدة التي تراكمت عبر عقود من المواجهة، لا سيما في مجال نزع السلاح والقضاء على أسلحة التدمير الشامل. وما زالت العلاقات بين الدول التي تتفاوت قدراتها الاقتصادية تعاني من علل الماضي. والزمن يأتي لنا بتحديات جديدة، تحديات تقترن بصعوبات بيئية، ومشاكل سكانية وإنمائية.

والنزعة القومية والانفصالية العدوانية التي تولد الصراعات في القوقاز والبلقان وبؤر توتر أخرى أصبحت حقيقة واقعة بعد انهيار النظام العالمي القديم. وهذه الصراعات لا تعوق فحسب تنمية الدول المستقلة وتشكل تهديدا مباشرا لوجود الديمقراطيات الحديثة ذاته، بل إنها أيضا تهدد الأمن الدولي ككل.

لذا، ففي عالم ما بعد المواجهة، تقع مسؤولية خاصة على عاتق المنظمات الدولية ذات الكلمة المسموعة. وعلى عاتق الدول الكبرى أيضا. فعليها، باستخدام ثقلها السياسي ومواردها الاقتصادية والمالية والعسكرية، أن توجه إمكاناتها بنشاط أكبر نحو إخماد لهيب الصراعات وتوطيد أركان السلم والاستقرار والأمن في كل بقاع العالم.

ومن نافلة القول إنه في تشييد النظام الدولي الجديد لا بد أن يكون للأمم المتحدة التي ستحتفل في العام المقبل بالذكرى الخمسين لإنشائها دور رائد، وذلك يصدق أيضا على مجلس الأمن الذي اكتسب في الماضي خبرة واسعة في حسم عدد من الصراعات والأزمات. ومع ذلك، ما زال على مجلس الأمن أن يواجه الامتحان الصعب الذي يثبت فيه للمجتمع الدولي كفاءته في ظل الظروف الجديدة. واليوم مطلوب من مجلس الأمن، أكثر من أي وقت مضى، أن يكون أكثر إصرارا على ضمان تنفيذ قراراته. ونأمل أن يسهم توسيع عضوية المجلس في تقويته.

كما أننا نعلق أهمية كبرى على دور الجمعية العامة التي يُنظر إليها أساسا على أنها الهيئة التي تكفل

أوثق تفاعل ممكن بين الدول في عملية صنع القرار، على أساس الحلول التوفيقية وتوازن المصالح.

وفي ظل الظروف الراهنة، تجدر الإشارة إلى ازدياد أهمية استخدام الأمين العام لسلطاته بكفاءة، وإلى الدعم الذي يجب أن يحظى به من الدول الأعضاء التي تشاطره المسؤولية عن تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وبصفة عامة، فإن جمهورية أذربيجان تشعر بالتفاؤل إزاء مستقبل الأمم المتحدة. وقد عقدنا العزم على مواصلة حماية مبادئ الأمم المتحدة السامية، والسعي إلى تعزيز سلطة المنظمة وتحسين كفاءتها.

إن فكرة 'الحرب' و 'الصراع المسلح'، قد تقترن في أذهان الكثيرين من الحاضرين لحسن حظهم بالتاريخ أو بالأحداث البعيدة، ولكنها، بالنسبة لشعبي، حقيقة قاسية وصيغة دموية يومية متكررة.

فعلى مدار ست سنوات، ظلت نيران الحرب متأججة على أرض أذربيجان، لأن جمهورية أرمينيا تقوم علانية، تحت ذريعة تنفيذ حق تقرير المصير لجماعة عرقية من الأرمن تعيش في إقليم ناغورني كاراباخ في أذربيجان، بتنفيذ مخططاتها الرامية إلى ضم أراض تابعة لدولتنا وتغيير حدود دولتها هي باستخدام القوة وطرد الشعب الأذربيجاني من دياره.

وكل هذا يتستر خلف عباءة تفسير متعسف لحق الشعوب في تقرير مصيرها مؤداه أن من حق أي جماعة عرقية إعلان استقلالها والانضمام إلى دولة أخرى. وهذا التفسير لحق تقرير المصير يتعارض بشكل صارخ مع مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وأي محاولة لجعل هذا الحق حقا مطلقا، ستفضي إلى صراعات قاسية، نشاهدها في منطقتنا وفي أماكن أخرى على كوكبنا.

وقد أعرب الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي عن قلقه حيال هذه القضية قائلا:

«ولكن إذا ما طالبت كل مجموعة عرقية أو دينية أو لغوية بصفة الدولة، فلن يكون للتجزئة حدود، وسيصبح السلم والأمن والرفاه الاقتصادي للجميع أبعد منالا بكثير». (A/47/277، الفقرة ١٧)

وإنني أتفق تماما مع السيد بطرس بطرس غالي في أنه:

«لا ينبغي أن يُسمح في الفترة القادمة بأن يكون هناك تضارب بين سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها في ظل النظام الدولي الثابت، ومبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها، وكلاهما يحظى بقيمة وأهمية عظيمتين.» (المرجع ذاته، الفقرة ١٩)

ولإدراكي أن المجتمع الدولي، يستقي معلوماته عن الأحداث التي تقع في منطقتنا بشكل غير كاف، وأحيانا من طرف واحد، فإنني أود أن أوجز للجمعية العامة الموقف على حقيقته.

فما إن أقامت جمهورية أرمينيا ترسانة عسكرية قوية في إقليم ناغورني كاراباخ التابع لأذربيجان، حتى بدأت تمارس أنشطتها العسكرية المكثفة ضد جمهوريتنا. وباحتلالها بلدة شوشا ومنطقة لاشين، اكتملت عملية ضم ناغورني كاراباخ، وتم طرد نحو ٥٠ ٠٠٠ من مواطني أذربيجان المقيمين فيهما. ثم عمدت القوات المسلحة الأرمينية، التي استخدمت ناغورني كاراباخ نقطة انطلاق، إلى احتلال ست مناطق أخرى تابعة لأذربيجان وهي: كالباجار، وأغدم، وفيزولي، وجبريل، وزانجيلان، وكوباتلي، وهي تقع، مثل منطقة لاشين، خارج إقليم ناغورني كاراباخ السابق الذي كان يتمتع بالحكم الذاتي، ومساحة أراضيها تبلغ أربعة أمثال مساحة ناغورني كاراباخ.

ونتيجة للعدوان، أصبح أكثر من ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان تحت احتلال القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا. ويجب أن أذكر هنا الخسائر الضخمة التي تكبدها الجانب الأذربيجاني وهي: أكثر من ٢٠ ٠٠٠ قتيل، ونحو ١٠٠ ٠٠٠ جريح و ٦ ٠٠٠ أسير. هذا بالإضافة إلى أن أكثر من مليون أذربيجاني، أي نحو ١٥ في المائة من مجموع السكان، أصبحوا لاجئين يعيشون في خيام. وهم محرومون، في بلادهم، من المأوى، ويعانون من شدة الحر، وشدة البرد والأوبئة، كما يعانون من نقص احتياجاتهم الأساسية. وقد دُمرت سبعمائة بلدة وقرية في الأراضي الأذربيجانية المحتلة؛ وفي الواقع، تم هدم وإحراق ما يقرب من جميع المنازل والمدارس والمستشفيات والآثار القديمة القائمة فيها.

ولست في حاجة إلى إثبات أننا لا نتعامل هنا مع تنفيذ حق تقرير المصير، ولكن مع انتهاك صارخ للقانون الدولي، في شكل عدوان ضد سيادة إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وضد سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

لقد خلقت الحرب ظروفا تفوق احتمال شعبي. فهي تضاعف التوتر الاجتماعي، وتعرقل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الرامية إلى إقرار الطابع الديمقراطي في المجتمع الأذربيجاني.

وبسبب الحرب، يعاني الشعب الأذربيجاني من خسائر مادية فادحة، تربو على بلايين الدولارات. أما عن الأضرار المعنوية التي أصابت حياة البشر ومصائرهم، فإن الأسى والألم اللذين لحقا بشعبي قد بلغا حدا لا يكاد يوجد له مثيل.

إن الدماء تراق الآن، ليس في أذربيجان وحدها، ولكن في أماكن ساخنة أخرى من العالم. وعلى الشعوب ألا تقف موقف عدم الاكتراث إزاء تلك الأحداث المأساوية. ويتعين بذل جهود جماعية من أجل منع تصعيد الصراعات المسلحة، وتحقيق الحلول العادلة والدائمة لها.

ولقد اتخذ مجلس الأمن خلال السنتين الماضيتين أربعة قرارات، كما أدلى رئيسه بستة بيانات فيما يتعلق باحتلال الأراضي الأذربيجانية من جانب القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد في جميع قراراته سيادة الجمهورية الأذربيجانية وسلامتها الإقليمية؛ كما يؤكد عدم السماح باستخدام القوة للاستيلاء على الأراضي؛ ويطالب بقوة بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط لجميع قوات الاحتلال من مناطق أذربيجان كافة؛ ويدعو إلى إعادة اللاجئين إلى ديارهم.

ولكن جميع هذه القرارات قد تجاهلتها تماما حتى الآن جمهورية أرمينيا. وفضلا عن هذا، فإن أرمينيا مستمرة في ترسيخ وجودها العسكري في أراضي أذربيجان المحتلة.

ومن ناحية أخرى، فقد أخفق مجلس الأمن في إقامة آلية لتنفيذ قراراته. وهنا، نواجه سؤالا هو: ما مدى الاتساق والحزم في مسلك مجلس الأمن، وما هي الكيفية التي يتحدد بها مدى تطبيق سلطاته في كل حالة بعينها؟

إن عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن لا يخدم مصالح الأمم المتحدة، وقد يقوض الثقة في قدراته على تحقيق الهدف الرئيسي منه وهو: حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن الخبرة المكتسبة في عملية تسوية الصراعات الإقليمية توضح أن الجهود الرامية إلى تنفيذ القرارات لا تنجح إلا عندما تساندها الوسائل السياسية والعسكرية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن على المنظمة الدولية التي لها أعلى سلطة في المجتمع العالمي واجب اتخاذ التدابير الفعالة ضد الدولة المعتدية، التي تنتهك انتهاكا صارخا قواعد القانون الدولي.

ونحن نعتمد، في الجهود المبذولة لتسوية الصراع الأرميني - الأذربيجاني، على منظمة يعتد بها هي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وبالمثل، يتصرف فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، على أساس الحاجة إلى الجلاء عن جميع الأراضي المحتلة، والانسحاب الكامل للقوات المحتلة إلى ما وراء حدود أذربيجان. وهو يدعو كذلك إلى احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحدودها المعترف بها دوليا.

وللأسف، فإن كثيرا من جهود الوساطة التي بذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، لم تسفر عن أي نتائج ملموسة محددة، بسبب عدم توفر الآليات الملائمة.

والآن فقط، ظهرت أول نتيجة إيجابية. فبعد جهود ضخمة، ونتيجة لوساطة الاتحاد الروسي وفريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، تحقق وقف إطلاق النار في منطقة الصراع. وقد توقف القتال وإراقة الدماء لمدة تزيد على أربعة أشهر. ونحن نقدر هذا تقديرا كبيرا. ولكن الوضع لا يزال شديد التعقيد، كما أن الهدنة هشة للغاية.

ووضعت جمهورية أرمينيا شرطا غير مشروع، وهو رد جزء من الأراضي الأذربيجانية التي تحتلها مقابل منح منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان مركز الاستقلال. وهي تطالب بالإبقاء على وجودها العسكري في هذه المنطقة الأذربيجانية والسيطرة على مدينة شوشا ومنطقة لاشين في أذربيجان، مما يتضمن ترسيخ ضمها لأراضينا. وتستبعد أرمينيا كلية إعادة التكوين الديمغرافي لناغورني كاراباخ، على ما كان عليه في بداية الصراع، وعودة السكان الأذربيجانيين، بما في هذا العودة إلى أحد المراكز القديمة للثقافة الأذربيجانية، ونعني بذلك مدينة شوشا. وتقترح أرمينيا، بناء على هذه الشروط، وفي إغفال لقرارات مجلس الأمن، وزع قوة فصل دولية على طول الحدود الخارجية لمنطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان، محاولة بذلك استخدامها كأداة لتجميد الحالة وجعلها رهينة لسياستها المتمثلة في ضم الأراضي.

وظل موقف الجمهورية الأذربيجانية بنّاء ومحبا للسلم دائما. وعلى الرغم من كل الأضرار التي لحقت بنا، فإننا نقترح على الجانب الأرميني الخلود إلى السلم على أساس القانون الدولي والعدل والإنسانية. ونحن على استعداد لتقديم ضمانات للسكان الأرمينيين في

ناغورني كاراباخ. ونحبذ القيام، على أساس متبادل بإعادة الاتصالات في المنطقة، بما في ذلك الممر الذي يخدم أغراضا إنسانية بين ناغورني كاراباخ وجمهورية أرمينيا. كما أننا مستعدون لمناقشة مركز ناغورني كاراباخ في نطاق الدولة الأذربيجانية.

بيد أنه توجد بعض القواعد والمبادئ التي نعتبرها أبدية: وهي سيادة بلدنا وسلامة أراضيه والجلاء عن جميع الأراضي المحتلة وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، بما في ذلك عودة ٥٠ ٠٠٠ لاجئ أذربيجاني إلى وطنهم الأصلي في ناغورني كاراباخ.

وترى الجمهورية الأذربيجانية، في الوقت الذي لا تزال تريد فيه تسوية سياسية سلمية، أنه لا يمكن بدون إزالة آثار العدوان، عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن، متابعة عملية تفاوض مستقرة ومثمرة بهدف تحقيق وقف دائم وراسخ لإطلاق النار وكفالة الأمن لكل أهالي المنطقة. ونحن نعتمد على مساعدة المجتمع الدولي لضمان تحقيق قرارات منسقة تخدم السلم استنادا إلى ولاية محددة لحفظة السلم طبقا للقواعد الدولية.

ونحن نقدر تقديرا كبيرا اتفاق وقف إطلاق النار. وندرك أنه لا يعني بعد حلول السلم ولكنه يخلق الظروف الطبيعية للإسراع ببلوغه. ولقد أعربنا في مناسبات عديدة عزمنا القوي على مراعاة نظام وقف إطلاق النار حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلم وتوقف تام للصراع العسكري. وإني أكرر ذلك من فوق منبر الأمم المتحدة السامي.

ونحن نؤيد أنشطة حفظ السلم التي يضطلع بها فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي، ونحبذ تعزيز جهودهما في مواجهة أي نوع من المنافسة في عملية تسوية النزاع. إذ أن مثل هذه المنافسة لن تؤدي إلا إلى تعقيد عملية التوصل إلى سلم، الذي يريده شعبا أذربيجان وأرمينيا على حد سواء.

وإن مطالبتنا بالجلاء التام عن جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة إنما هي مطالبة مشروعة. وهي تتفق كلية مع قرارات مجلس الأمن، أما محاولات ضم أي مناطق فهي محاولات غير مقبولة لنا ومنافية لقواعد القانون الدولي.

ونتيجة للحرب المفروضة علينا، نشأت في الجمهورية حالة إنسانية بالغة الصعوبة. إذ أن كل فرد سابع في بلد تعداده ٧ ملايين نسمة أصبح لاجئا، يفتقر إلى المسكن والعمل وأسباب البقاء. وهؤلاء اللاجئون والمشردون، الذين يعانون من البؤس الشديد يعيشون في خيام. وقد خلقت ظروف الشتاء الشديدة وعدم وجود الأغذية والأدوية الكافية، تهديدا بانتشار الأوبئة والمجاعة بين أكثر فئات الشعب قابلية للتأثر. وأصبح التغلب على حالة اللاجئين البالغة الخطورة أحد الشواغل الرئيسية للدولة الأذربيجانية.

وقد استجابت منظمات دولية وعدد من الدول لنداء جمهوريتنا العادل، ونحن نعرب عن خالص امتناننا لحكومات السويد والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان وسويسرا وهولندا والدانمرك التي أصبحت أكبر المانحين لبرامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أذربيجان. ونعبر عن العرفان أيضا لحكومات تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان للمساعدة الإنسانية الكبيرة التي قدمتها في إطار العلاقات الثنائية، ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والعديد من المنظمات غير الحكومية التي قدمت مساعدة قيمة للاجئين والمشردين في أذربيجان.

ويتأثر دور ومركز بلدي في العلاقات الدولية بموقعها الجغرافي وتوجهها الاجتماعي - السياسي، وكذلك التقاليد التاريخية الثقافية لبلد اندمجت فيه الحضارات الغربية والشرقية. ونحن نبني تعاوننا مع العالم الخارجي خطوة بعد خطوة، مع الوعي بهذه الخصائص وتحديات التغيير. ومنذ الاعتراف الدولي بالجمهورية الأذربيجانية، أنشأنا علاقات متوازنة وعلى قدم المساواة مع الغالبية الساحقة من الدول، وانضممنا إلى عدد من المنظمات العالمية والإقليمية. وبذلنا جهودا كبيرة لتوسيع علاقاتنا الدولية واستعادة ما فقدناه من روابط في ظروف معينة. وإذ نعلق أهمية خاصة على أواصرنا التاريخية والجغرافية والاقتصادية والإنسانية مع الدول المستقلة التي بزغت على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق، فإننا نؤيد تطوير التعاون معها على أساس المساواة، وخاصة مع روسيا، سواء في إطار العلاقات الثنائية أو في إطار كمنولث الدول المستقلة.

وتنشئ أذربيجان علاقات ودية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين. وهناك روابط حسن الجوار الوثيقة التي تجمعنا مع بلدان في منطقتنا ومع المناطق المتاخمة مثل تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية ومصر وباكستان التي نتعاون معها عن كثب داخل منظمة المؤتمر الإسلامي.

وكان انضمام أذربيجان في أيار/مايو من هذا العام إلى برنامج "الشراكة من أجل السلم" التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي حدثا هاما في الحياة السياسية لبلدنا.

ويجذبنا هذا البرنامج بما يحمله من فكرة التعاون والتفاعل لصالح الأمن المشترك.

وإنني لأرحب بانضمام الأعضاء السابقين في حلف وارسو إلى هذا البرنامج. وهذه الحقيقة تعطي القارة الأوروآسيوية بأكملها الأمل في التعاون السلمي مما يكفل الأمن والتقدم والرخاء لجميع الشعوب، ومما يزيل في نهاية الأمر امكانية ظهور تكتلات متخاصمة جديدة. ونأمل في أن تعزز المشاركة في برنامج حلف شمال الأطلسي دور بلادنا في بناء هيكل الأمن الأوروبي الجديد.

لقد منحت الجمهورية الأذربيجانية في السنة الحالية مركز المراقب في حركة عدم الانحياز، وهي خطوة تزودنا بفرصة واسعة لإقامة اتصالات ثنائية في شتى الميادين، ولتقريب مواقفنا من مواقف الدول الأعضاء في الحركة.

إن انضمام دولة أذربيجان الفتية إلى الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، كعضو كامل العضوية، يمثل بداية أهم مرحلة في تطور بلادنا. وقد اتسع نطاق تعاوننا مع الكثير من الوكالات الدولية للأمم المتحدة منذ ذلك الحين.

ونحن نقدر بصفة خاصة التعاون الذي نحظى به مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تم وضع مشاريع محددة لها أهمية كبيرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا كثمرة للجهود العملية التي قام بها خبراء يمثلون هاتين المؤسستين الماليتين الكبيرتين. وإننا نفترض أن ثمة امكانات كثيرة لقيام تعاون مثمر بيننا وبين المؤسسات المالية الدولية. ونحن نتفهم ما أبداه رئيسا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من تحوط وخشية إزاء ظروف الحرب التي انخرطت فيها الجمهورية الأذربيجانية، بيد أن صندوق النقد الدولي قدم، في نفس الوقت، فرص تكيف هيكلي لأرمينيا التي تعتبر في حالة حرب معنا. ونحن نرى أن العدالة تقتضي على الأقل اتباع نهج متوازن في هذه المسألة.

إننا نتوقع الكثير من برنامج الأمم الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في شكل تقديم مساعدة تقنية لوضع برامج وطنية لاستحداث البنى الأساسية لاقتصاد السوق، ومساعدة لتمكين بلادنا من إحراز تقدم في الأخذ بطرائق الادارة الحديثة وتطبيق التكنولوجيات المتقدمة.

وإننا نعلق أهمية خاصة على التعاون الاقتصادي الدولي، وأنني أود أن أبلغكم بارتياح بالغ، بأن الجمهورية الأذربيجانية قد وقعت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، على إثر مفاوضات طويلة وصعبة، عقدا مع اتحاد مؤلف من شركات نفط دولية كبيرة من أجل التنمية المشتركة لمدة ٣٠ سنة لحقول النفط البحرية الواقعة في القطاع الأذربيجاني من بحر قزوين.

وتشهد هذه المحاولة الاقتصادية الكبرى على سياسة الانفتاح التي ننتهجها إزاء العالم بأكمله، كما تشهد على سياستنا الخاصة بتحرير الاقتصاد واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. إن توقيع هذا العقد الفريد سيشجع تدعيم التعاون والتقارب فيما بين الشعوب والبلدان المشاركة في تنفيذه، ألا وهي أذربيجان، والولايات المتحدة، وروسيا، والمملكة المتحدة، وتركيا، والنرويج، والمملكة العربية السعودية.

وأود، إذ أذكر ذلك، أن أشدد مرة ثانية على أن الجمهورية الأذربيجانية تسعى إلى الاندماج التام في المجتمع العالمي، ولديها القدرة التامة على القيام بذلك. ولهذا السبب يعتبر الطموح إلى السلم جوهر سياستها واننا لنعلق آمالا كبيرة على الأمم المتحدة لمساعدتنا على بلوغ هذا السلم.

لقد وضع الشعب الأذربيجاني ثقته الكبيرة في شخصي بانتخابي رئيسا لدولة فتية ومستقلة. وانه لما يشرفني اليوم أن أنقل اليكم أقوى أمانيه. إنني أترك هذه المنصة السامية، منصة الجمعية العامة، والأمل يحدوني في أن أعضاء الجمعية العامة سيصغون إلى صوت شعبي وأنه سيجد الطريق ممهدا إلى قلوبهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أشكر رئيس الجمهورية الأذربيجانية على البيان الذي ألقاه لتوه.

اصطحب السيد حيدر علي رضا أوغلي علييف رئيس الجمهورية الأذربيجانية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتحدث التالي هو وزير خارجية ايطاليا سعادة السيد انطونيو مارتينو.

السيد مارتينو (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أبدأ حديثي يا سيادة الرئيس بتوجيه التهنئة إليكم وإلى بلادكم، كوت ديفوار، على

انتخابكم رئيسا لهذه الدورة من دورات الجمعية العامة. وأود أيضا توجيه الشكر إلى سلفكم الموقر السفير انسانالي.

واسمحوا لي أيضا بأن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة منظمة فرسان مالطة بمناسبة قبولها في مركز المراقب في الجمعية العامة.

إن بياني هذا ينطوي على التأييد التام لما جاء في بيان وزير الخارجية الألماني الذي تحدث بوصفه رئيسا للمجلس الأوروبي، وهو يسير على منواله.

لقد اهتدت سياسة ايطاليا الخارجية، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة بتأييدها النشط لمبادئ وأعمال المنظمة. وتعد إسهاماتنا في مداولات الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام وفي تقديم المعونة عن طريق القنوات متعددة الأطراف، دليلا ملموسا على ثقة ايطاليا التامة في المشروع الذي رسمت خطوطه في سان فرانسيسكو منذ قرابة خمسين عاما.

وستظل حكومة ايطاليا المنتخبة حديثا متمسكة بهذا النهج المتمثل في تأييد الأمم المتحدة والاستفادة من الفرص التاريخية التي تتيحها الحالة الدولية الجديدة. واسمحوا لي أن أشدد على أن ايطاليا ملتزمة الآن بأكثر من أي وقت مضى - التزاما راسخا بتعزيز الحريات الاقتصادية والسياسية والشخصية، وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وإعمال حكم القانون. هذه هي الشروط المسبقة اللازمة لإقرار السلم والرخاء والأسباب التي حدت بايطاليا إلى تقديم ترشيحها لعضوية مجلس الأمن لفترة عامي ١٩٩٥ - ١٩٩٦.

ومن المؤسف، أن الآمال التي أحيتها نهاية الحرب الباردة بما بشرت به من سلم واستقرار لم تتحقق في الواقع الدولي. لكن مما لا شك فيه أن المخاطر العالمية التي نواجهها اليوم قد قلت برغم الصراعات المحلية والتعصب والصراع العرقي والإثني. وهكذا، أصبحت علينا مهمة بدء عصر جديد من التعاون والديمقراطية والتنمية، عصر يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع فيه بدور مركزي. فاليوم تستطيع الجمعية العامة أن تكون همزة الوصل بين التوقعات والالتزام.

ستواصل ايطاليا النهوض بنصيبها في حفظ السلام، وهو ما تقوم به فعلا في ثماني بعثات مختلفة منها تقديم الدعم اللوجستي للعملية الجارية في يوغوسلافيا السابقة وتوفير مراكز التدريب والقواعد الدائمة لقوات حفظ السلام على أراضيها. ولقاعدة الأمم المتحدة الجديدة في برنديزي أهمية خاصة في هذا المضمار.

ومع ذلك، لا نستطيع أن نتجاهل ما تنطوي عليه الصراعات الداخلية أساسا من تكاليف باهظة. إذ تبلغ ميزانية عمليات حفظ السلام حاليا قرابة ٣ بلايين من الدولارات، أي ثلاثة أضعاف الميزانية العادية للمنظمة. وقد أشارت رئاسة الاتحاد الأوروبي إلى هذا الجانب الهام من عمليات حفظ السلام. وعلينا أن نعزز الدبلوماسية الوقائية كيما نتجنب تجاوز حدود طاقاتنا مما يؤدي إلى انعدام الفاعلية والتعرض لخطر الانهيار المالي.

في أعقاب أزمة رواندا، تروج حكومة بلادي لفكرة تشكيل فرقة عمل للتدخل السريع في حالات الطوارئ الإنسانية. وهذا الأمر قيد النظر حاليا في المحافل المناسبة وستعرض النتائج على الأمم المتحدة. وأنني أرحب بما أعرب عنه رؤساء الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والأرجنتين من التأييد لفكرة إيجاد آلية لحالات الطوارئ الإنسانية، وأعتقد أن أفكارنا ومقترحاتنا تنحو نفس المنحى. وثمة بديل آخر لإدارة الأزمات يتمثل في إسناد وظائف حفظ السلام إلى المنظمات الإقليمية. وحكومة بلادي تخطو دائما في هذا الاتجاه، سواء على الصعيد الوطني أو بصفتها الدولية المتولية الآن رئاسة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وتولي ايطاليا أهمية خاصة لكفالة الإداء الناجع والفعال لمجلس الأمن. وتتطلب مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية بحثا متعمقا. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت ايطاليا إلى الفريق العامل المخصص واحدا من أشمل المقترحات وأكثرها واقعية. ويحدونا الأمل في أن تتوصل الجمعية العامة إلى توافق في الآراء حول طرائق الاصلاح المنصف حقا والجدول الزمني لتنفيذه.

يتساءل أعضاء عديدون عما إذا كانت الأولوية التي تعطيها المنظمة في السنوات الأخيرة لحفظ السلام قد حرمت أهداف الأمم المتحدة الأساسية الأخرى، ألا وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المبادرات والموارد.

وقد أبدى الأمين العام تقريرا حكيما لهذه الشواغل في خطته للتنمية التي قدمها مؤخرا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سينيلولي (فيجي).

والسلم، كما جاء في تلك الوثيقة، ليس سوى بعد واحد من أبعاد التنمية، أما الأبعاد الأخرى فهي الاقتصاد، والبيئة، والعدالة، والديمقراطية. وبقدر حماية الديمقراطية للحرية الشخصية والحرية الاقتصادية

وتشجيعها لهما، فإنها تترك أثرا حاسما على التنمية وذلك بتشجيعها لأقوى قوة كامنة خلف النمو الاقتصادي والتطور الشخصي، أي الابداع الفردي. والديمقراطيات المزدهرة تخلو من التوترات الداخلية التي أدت إلى العديد من الصراعات الحالية.

إن الأمم المتحدة ستعزز إقامة عالم أكثر سلما إن هي شجعت الحرية والعدالة بالإضافة إلى استمرارها في وظائف حفظ السلام التي تقوم بها.

وفي عالم اليوم، تكتسي قضية التجارة أهمية بالغة. فالتجارة - كما يطيب لي أن أقول - توحدنا؛ أما السياسة فتفرقنا. وفي مؤتمر قمة نابولي أيدت ايطاليا بشدة - بوصفها الرئيس الحالي لمجموعة السبعة إزالة المزيد من الحواجز التي تعوق التجارة العالمية من أجل تشجيع توليد الثروة. ونحن مقتنعون بأنه يتعين على قادة العالم الحر أن يتجنبوا تضييع الفرصة الفريدة التي تتيحها التطورات التاريخية الراهنة لتحقيق السلم والرخاء العالميين، وعليهم أن يقاوموا ضغوط المجموعات صاحبة المصلحة، وأن يكونوا على استعداد لخدمة الصالح العام لأممهم وأمم العالم التي تتطلب اليوم بأكثر من أي وقت مضى فتح الأسواق وتحرير التجارة. وهذا هو الدور الذي ستقوم به منظمة التجارة العالمية.

وبهذه الروح، نؤيد مبادئ "خطة للتنمية"، ونحن على استعداد للمساعدة في وضع الخطوط التوجيهية لتطبيقها. وسيتيح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لميثاق الأمم المتحدة فرصة لتعزيز هذه العملية.

أود الآن أن أخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتي القائم حاليا برئاسة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. إننا نشجع على نحو نشط إيجاد حلول سلمية للكثير من الأزمات الإقليمية. ونحن منهمكون - في يوغوسلافيا السابقة - في إعادة بعثات طويلة الأجل وتعيين أمناء مظالم للاتحاد البوسني، وتنصيب بعثة تابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في سراييفو، وقبول انضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى ذلك المؤتمر.

وها نحن نقدم مساعينا الحميدة إلى أوكرانيا، حيث سيتم إيفاد بعثة تابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وإلى جورجيا بسبب الأزمتين القائمتين في جنوب أوستيا وأبخازيا.

كما تعمل رئاسة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على تسهيل انسحاب القوات الروسية من دول البلطيق، وإيجاد حل لمشاكل المواطنة والوضع القانوني لغير المواطنين في تلك المنطقة. كما تحاول رئاسة المؤتمر عن طريق البعثات المحلية التابعة للمؤتمر، تشجيع إيجاد حل سياسي لأزمتي مولدوفا عبر الدنيستر، وطاجكستان، كما تؤيد بنشاط الجهود التي يبذلها السفير الياسون رئيس المؤتمر المعني بناغورني - كاراباخ.

وفي قمة هلسنكي لعام ١٩٩٢، أعلن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عن كونه ترتيبا اقليميا في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتبنى خطوطا توجيهية محددة بشأن حفظ السلام. وقد أدى الاجتماعان الوزاريان المعقودان في استكهولم وروما إلى اعتماد اتفاق إطاري بين الأمم المتحدة والمؤتمر في آذار/مارس ١٩٩٣ ومنح المؤتمر مركز المراقب لدى الأمم المتحدة. وقد كانت رسالتي الأخيرة الموجهة إلى الأمين العام بشأن تطوير التعاون وتعزيزه بين المؤتمر والأمم المتحدة، متابعة لهذه المقررات، وعلى نفس القصد أقيمت علاقات بين المؤتمر والعديد من وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وثمة مقترح محدد يتمثل في أن يعهد إلى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بالمسؤولية الأساسية عن القضايا المتعلقة بالاستقرار والأمن في منطقته دون المساس بسلطات مجلس الأمن النابعة من الميثاق.

يعد حفظ السلام مجالا يتطلب تعاونا أوثق. ويتعين على المنظمتين أن تعتمدا مجموعة موحدة من المبادئ لأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها فرادى الدول أو الأطراف الثالثة.

أود أن أتناول بيان الرئاسة الأوروبية ومذكرتها الخاصة وبسياساتنا الدولية الحالية، مقتصرا فقط على القضايا التي تهم ايطاليا بصورة مباشرة لأسباب تاريخية وجغرافية.

ترحب ايطاليا بحرارة بقبول كل من الاتحاد الكرواتي - الاسلامي، واتحاد صربيا والجبل الأسود لخطة السلم التي قدمت إليهما في ٦ تموز/يوليه. إن هذه الخطة توفر حلا واقعيا للنزاعات الإقليمية والقضايا الدستورية وتضمن احتفاظ البوسنة والهرسك بشخصيتها الدولية. لكن تكرار رفض الخطة من جانب قادة الصرب البوسنيين أمر يشكل للأسف مصدرا للشعور القوي بخيبة الأمل. وهذا أمر يجعل فرص جزاءات أشد صرامة ضد "بالي" أمرا حتميا لإرغامها على العدول عن موقفها.

إن الرفع الجزئي للجزاءات المفروضة على بلغراد، والذي أيدناه منذ البداية، من شأنه أن يشجع الحكومة الصربية على انتهاج سياستها الجديدة البناءة على نحو أكبر. وهذا يتضمن الاتفاق على السماح للمراقبين الدوليين بكفالة الإغلاق الفعال للحدود بين صربيا

والبوسنة. وفي التزامنا الحالي بايجاد حل للأزمة المستعصية في البوسنة، كنا نحاول إشراك محافل دولية هامة اخرى، بدءا بمجموعة السبعة، الموسعة بحيث تضم روسيا، في جهود مشتركة لرعاية الحل السياسي.

وفيما يتصل بالشرق الأوسط، رحبت ايطاليا بالتوقيع على اتفاقات القاهرة، المبرمة في ٤ أيار/مايو، والتي تأذن ببدء الحكم الذاتي في غزة وأريحا. كما نشيد بما تلا ذلك من نقل الاختصاصات في القضايا التي تغطيها اتفاقات واشنطن الى السلطات الفلسطينية.

ويسر ايطاليا أنها أسهمت في استئناف المفاوضات التي أدت الى اتفاقات القاهرة، وذلك بمشاركتها في الوجود الدولي المؤقت في الخليل تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤). وتؤكد ايطاليا التزامها بالاسهام سياسيا واقتصاديا في إعادة بناء الاراضي الفلسطينية. وتمثل الاتفاقات الاسرائيلية الأردنية المبرمة في ٢٥ تموز/يوليه حجر الزاوية في بناء الشرق الأوسط الجديد على اساس من السلم والتعاون. ونأمل أن تكون جميع هذه التطورات حافزة للتقدم في المفاوضات الاخرى بين إسرائيل وجيرانها.

وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، تنتشر أوجه عدم استقرار وتوترات خطيرة. وتعتزم ايطاليا بذل الجهود لكفالة أن تضرب هذه المنطقة مثلا يحتذى على التسامح والتعاون الاقتصادي والديمقراطية.

وباعتبار ايطاليا أحد المصممين الرئيسيين لعملية السلم في موازمبيق، يسرها التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة. فلقد تحدد موعد الانتخابات الآن بيومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام. وسنواصل التعاون مع الأمم المتحدة والبلدان المانحة الاخرى لاعادة بناء موزامبيق. كما نأمل أن يساعد التعاون الاقليمي في الجنوب الافريقي على تحسين الظروف الاقتصادية في موزامبيق، مما يعزز عملية السلم وترسيخ الديمقراطية. ونأمل أن تصبح موزامبيق قصة نجاح اخرى للأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن عمليات حفظ السلم في ناميبيا وكمبوديا والسلفادور وغواتيمالا وأماكن اخرى.

ونود كذلك أن نشجع الاتجاهات صوب إعادة إقرار السلم في أنغولا على أساس اتفاقات السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن المجالات التي شهدت تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة مجال مواصلة العمل على توطيد نزع السلاح وعدم الانتشار. إن تنفيذ الاتفاقات القائمة يشكل في ذاته مهمة صعبة أمام أجهزتنا الدبلوماسية، ولكن المسيرة صوب تحقيق أشكال أكثر تقدما من نزع السلاح والحد من الأسلحة ماضية الى الأمام بلا هوادة. ونتطلع قدما بثقة الى المفاوضات الخاصة بحظر التجارب النووية ووقف إنتاج المواد الانشطارية. والمرجو أن يسهم التقدم في هذا الميدان أيضا في تحقيق تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى وبلا قيد أو شرط.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعلن رسميا تفاصيل وقف ايطاليا الاختياري لتصدير الألغام التي تستهدف الأفراد. سيطبق هذا الوقف على جميع عمليات النقل وسيظل ساريا الى أن يتم نفاذ أنظمة دولية جديدة. وهذا الالتزام من جانبنا له كلفته الاقتصادية، ولكن بلادي على استعداد لتحملها. ونحن نحث جميع الدول الأعضاء على الأخذ باجراءات مماثلة للوقف الاختياري على الصعيد الوطني الى أن يجري استكمال النظام الدولي.

ولكن يتعين علينا ألا ننسى أن الصراعات، ولا سيما الداخلية منها، تنشب كذلك بسبب انتهاك حقوق الانسان الأساسية. ولهذا فإننا نؤيد تعزيز الآليات الهادفة الى مراقبة هذه الحقوق وحمايتها وذلك بالتنفيذ التام لولاية المفوض السامي وبتقوية مركز حقوق الانسان.

وعندما تنتهك هذه الحقوق انتهاكا خطيرا، بالرغم من جميع الجهود، نؤيد اللجوء الى إجراءات قضائية منصفة. وبنفس الروح التي رحبنا بها بإنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة مرتكبي الجرائم في يوغوسلافيا السابقة، نؤيد إنشاء محكمة جنائية دولية للفصل في جميع الانتهاكات لحقوق الانسان، حيثما تقع. ويجب السماح لهذه المحكمة أن تحكم بالعقوبات الملائمة، بإستثناء عقوبة الموت التي تعارضها ايطاليا معارضة مستمرة. ويسرنا بصفة خاصة أن لجنة القانون الدولي، بعد سنوات من العمل الشاق، قد أكملت مشروع قانون المحكمة، ونتطلع الى الإدلاء بدلونا في مناقشة الجمعية لهذه المسألة.

إن تعزيز الأمن الدولي يرتبط ارتباطا وثيقا بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ومن ٢١ الى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، ستستضيف ايطاليا في نابولي المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، تحت إشراف فرع مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية التابع للأمم المتحدة.

كما تشارك ايطاليا مشاركة نشطة في التحضير لمؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية، الذي سينعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، بالاسهام بخبرتها في ثلاث مسائل حاسمة على جدول الأعمال، ألا وهي: مكافحة الفقر والبطالة والتمييز.

إننا نعيش في عالم منبه للحواس ومعقد في آن معا وقليلون من بيننا من لا يوافقون على تعليق الفونسو الحكيم، ملك قشتالة، مركز علوم الفلك في العصور الوسطى، الذي نسب اليه قوله: "لو أن الرب العظيم استشارني قبل أن يبدأ بالخلق، لأوصيته بخلق شيء أبسط."

عندما أعدت قراءة أول بيان أدلت به ايطاليا أمام الجمعية في الدورة الحادية عشرة، تأثرت كثيرا، ولم يكن ذلك فحسب لأن أبي هو الذي أدلى به. إن قراءته من جديد أوضحت بجلاء التغيرات البعيدة الأثر التي حدثت منذ عام ١٩٥٦، على الساحة الدولية من تصفية الاستعمار الى انتهاء الحرب الباردة وكذلك على الصعيد السياسي الايطالي المحلي. وفي ذلك البيان، عـَّرف أبي الأمم المتحدة بأنها:

"اكمل عما بلغته ثقافة الجنس البشري، كما قال ليسنغ، عن طريق المعاناة والخطأ". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية عشرة، الجلسات العامة الجلسة ٥٨٨، الفقرة ٩٤)

واليوم، بعد سنوات عديدة، يشرفني أن اؤكد من جديد على نفس الامتناع العميق وأن أتعهد لهذه الجمعية بإخلاص ايطاليا وحكومتها التام للمثل المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

خطاب للسيد افراين غولدنبرغ شريبر، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لجمهورية بيرو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لجمهورية بيرو.

اصطحب السيد إفراين غولدنبرغ شريبر، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لجمهورية بيرو، الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني سرورا بالغا أن ارحب برئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لجمهورية بيرو، السيد إفارين غولدنبرغ شريبر، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غولدنبرغ شريبر (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أهنئ السيد إيسي تهنئة صادقة على انتخابه رئيسا للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. إن بلده وبلدي يرتبطان بعلاقات دبلوماسية ودية وصلات وثيقة تعززها الوشائج التاريخية بين افريقيا وأمريكا اللاتينية. وأتمنى له النجاح في جهوده وأؤكد له التعاون الكامل من جانب وفد بيرو.

إننا نعيش في عصر يواجه فيه المجتمع الدولي بأكمله، والأمم المتحدة بصورة خاصة، تحديات كبيرة. إن الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق قد انتشرا في جميع أرجاء العالم، الى جانب تكثيف عمليات التكامل وعولمة التجارة.

ومع هذا، فإن السلم والأمن الدوليين لم يتوطدا بعد في جميع المناطق. وقد شهدنا أحداثا مثل الانهيار غير المتوقع لدول كانت تبدو متماسكة، وحلقات متواصلة من العنف الشديد داخل بعض البلدان مما أسفر عن أوضاع مأساوية ومعقدة، وعدوانا مستمرا على أحد أعضاء هذه المنظمة، وإثارة للنعرات القومية في كثير من أنحاء العالم. وجميع هذه الأشياء تتحدى قدرة الأمم المتحدة الحالية على الاستجابة.

ويتعين على الأمم المتحدة، في مواجهة هذه التحديات، ان تؤكد من جديد دورها الرئيسي باعتبارها القائد الذي لا غنى عنه في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي مجال تعزيز التنمية على اتساع العالم. فهذا هو واجبها، ليس فقط نظرا للطابع العالمي لمنظومة الأمم المتحدة، بل أيضا للدلالة التعاقدية للصك الذي انشئت بمقتضاه. وفي هذا الصدد، علينا أن نتذكر أن امكانيات الأمم المتحدة بوصفها كبرى المنظمات الدولية، امكانيات يمكن تعزيزها بزيادة التنسيق الفعال مع المنظمات الاقليمية. وللسبب نفسه، فإننا نعلق أهمية خاصة على ممارسة الجمعية العامة للسلطات المخولة لها بمقتضى الميثاق، فضلا عن توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن وإصلاحه. وفيما يختص بمجلس الأمن، علينا أن نحاول تصحيح اختلال التوازن في تكوينه الحالي، وتحسين آلية اتخاذ القرارات فيه، وجعل أساليب عملة أكثر شفافية، مع السعي لجعل تكوينه ممثلا بحق لجميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وكما أوضح الأمين العام في تقريريه المعنونين "خطة للسلام" (A/47/277) و "خطة للتنمية" (A/48/935)، يبدو أنه من الممكن سياسيا الآن استجابة للمتطلبات المتعددة للسلم والأمن الدوليين، مع تشجيع التعاون في المجال الاجتماعي والاقتصادي، لأن تكامل هذه العناصر قد بلغ حدا أصبح يعني أنه بدون التنمية الاقتصادية لا يكون سلام ولا أمن. ومن هنا أصبح لا بد أن تستكمل "خطة للسلام" بخطة للتنمية. وبهذه الطريقة، يمكن للأمم المتحدة أن تقود خطى المجتمع الدولي، وفقا لأغراض ومبادئ ميثاقها، وأن يتحقق إدماج أعمال منظمتنا مع أعمال مؤسسات بريتون وودز، مع أعمال منظمة التجارة العالمية قبل سواها.

وفي هذا الصدد، فإننا نشارك الأمين العام قلقه إذ حذر من أن موضوع التنمية يتعرض لخطر الاختفاء من جدول أعمال الأمم المتحدة. ومن ثم يتعين علينا أن نؤكد أن المشاكل الجسيمة المتصلة بالتنمية يجب أن تدرج في أعمال المنظمة، وأن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يجب أن يتفقا على ضرورة التصدي على الفور وبطريقة كافية للأوضاع الحرجة قبل الفقر المدقع.

إن مؤتمر القمة العالمي القادم للتنمية الاجتماعية يتيح لنا فرصة يجب أن نغتنمها. إن بيرو، التي اشتركت في المراحل الاولى للعملية التي تمخضت عن اتخاذ قرار عقد مؤتمر القمة هذا، ستسهم في المؤتمر بالبرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية الذي تقوم بتنفيذه حكومة الرئيس فوجيموري، وهو برنامج يعطي الأولوية للعناية بالخدمات الأساسية للصحة والتعليم وإقامة العدل، على الأخص لصالح أشد الناس فقرا.

وفي نفس السياق، تعتقد بيرو أن الجهود الداخلية للبلدان النامية في المجالات الحيوية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، يجب أن يناظرها تعاون متعدد الأطراف وثنائي يعطي أولوية عالية.

وينبغي أن اذكر كذلك أن التنمية الاجتماعية في غالبية بلداننا تعني الاستقرار. ومن ثم، فإن استمرار تحقيق الديمقراطية والتحديث يعتمد الى درجة كبيرة على تخصيص أولوية عالية لهذا التحدي الذي لا مفر منه.

وجنبا الى جنب مع مشاكل التنمية، تطرح الحالة السريعة التطور اليوم أمامنا، باعتبارنا منظمة دولية، عددا من الموضوعات المعقدة بوجه خاص، ومن أبرزها عملية المصالحة والسلم في الشرق الأوسط، التي ستترتب عليها آثار هامة بالنسبة للاستقرار والأمن الاقليميين والعالميين، وكذلك بالنسبة للتجارة، والتعاون الاقليمي ونزع السلاح. وبيرو تساند هذه العملية وتعتقد أن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة يجب أن تعكس تلك الحقيقة الواقعة بشكل مناسب، وأن تسهم في المحافظة على المناخ السياسي الملائم لدفع عملية التفاوض قدما.

ونحن نرحب أيضا بدولة جنوب افريقيا الجديدة، التي تجسد تحقيق المبادئ الأساسية للميثاق، والتي تعتبر عاملا ممكن أن يكون له أثره في تحقيق الاستقرار الاقليمي. وهي فضلا عن هذا، تقدم مثالا للتغيير الديمقراطي. أما الوضع المأساوي في البوسنة والهرسك، الذي كشف عن أوجه القصور الخطيرة في المنظمات المتعددة الأطراف، فهو يتطلب جهودا متزايدة من المجتمع الدولي لضمان إقرار السلم الدائم في وقت مبكر.

وأود الآن أن أتناول موضوعا لا يمكننا تجاهله، وهو يؤثر على المجتمع الدولي بأكمله، ويتسم بحساية خاصة لبلادي، ألا وهو: مشكلة المخدرات. أن بيرو تكرر من جديد تصميمها على استمرار مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، فضلا عن اقتناعها بأن هذه المشكلة الخطيرة تتطلب على وجه الاستعجال التزاما سياسيا قاطعا من جانب المجتمع الدولي. فهذا هو وحده الذي سيتيح اتخاذ تدابير محددة وواقعية لمواجهة ذلك البلاء، عملا بالولايات المحددة في برنامج العمل العالمي الذي أقرته الجمعية العامة في عام ١٩٩٠.

إن التنسيق والتعاون الدوليين لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لا غنى عنهما. وفي هذا الصدد، يسرني أن أوضح أن مؤتمر قمة رؤساء الجمهورية للبلدان الأعضاء في مجموعة ريو قد قبل الاقتراح المقدم من رئيس جمهورية بيرو، البرتو فوجيموري، لتنسيق التشريعات التي تجرم غسل الأموال، وتسمح بمصادرة الممتلكات ذات الصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتضع إجراءات سريعة لتسليم المجرمين، وتعزز التعاون بين القضاء والشرطة في هذا المجال، وتدعم التعاون من أجل تنمية مصادر بديلة للدخل.

وما برح بلدي يولي حقوق الإنسان اهتماما خاصا. وإن تعزيزها وحمايتها يشكلان التزاما للمجتمع الدولي لا مفر منه، مما يوجب تقوية وتحسين الآليات الحالية للمنظومة لصون حقوق الإنسان، بغية زيادة فعاليتها.

ويسرنا التنويه بالاعتراف والدعم المتزايدين من قِبَل هذه المنظمة الدولية لبلدان، مثل بلدنا، تواصل الكفاح للدفاع عن الحياة وعن طرق التعايش المتمدينة ضد الإرهاب غير المبرر وعنفه اللاعقلاني. ويعني هذا، بالنسبة لنا، أن المجتمع الدولي أحرز تقدما

باعترافه بأن الجماعات الإرهابية في بلدان مثل بيرو هي المرتكب الحقيقي الأول لانتهاكات حقوق الإنسان.

وقد أيدنا في السياق الحالي للتجديد، إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في محاولة لتحسين تدابير الأمم المتحدة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها، سواء أكان المنتهكون عملاء للحكومة أم غيرهم. ومن دواعي فخر منطقتنا، أن يكون أول من يشغل هذا المنصب الرفيع دبلوماسي بارز ينتمي لأمريكا اللاتينية.

وقد أعلن رئيس بيرو، داخل هذه القاعة في العام المنصرم، أن زعيم أكثر الحركات الإرهابية دموية في نصف الكرة الغربي الذي تم اصطياده نتيجة لحملتنا الناجحة في سبيل السلم الوطني قد أقر كتابة بالهزيمة الصريحة لأهدافه الشمولية وطرقه المتعطشة للدماء. واليوم، يسرني تأكيد أن بيرو تتقدم بسرعة نحو المصالحة والسلم. إن استراتيجية بيرو التي تجمع في مقاومة الإرهاب بين الدولة والمجتمع المدني قد حققت ثمارها المنشودة وهو ما تشهد به عمليات الفرار الجماعي من صفوف الإرهابيين نتيجة لصدور قانون التوبة، ويشهد به تمكن القرويين المسالمين من العودة إلى بيوتهم بدعم ومساندة من الدولة.

واليوم تلوح في أفق بلدي، بعد انقضاء سنوات عديدة، احتمالات ممتازة، بعد أن وفرنا الضمانات للديمقراطية والحرية الاقتصادية. وقد أنشأنا بيئة وطنية جديدة من خلال التطبيق المتسق لسياسات اقتصادية واجتماعية وسياسات للتهدئة. وتشهد النتائج بأننا اجتزنا السبيل الصحيح، كما يتضح من زيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة في العام الماضي، ويتوقع أن تصبح الزيادة بين ٩ في المائة و ١٠ في المائة في العام الحالي، وتمثل هذه الأرقام أعلى معدلات للنمو في نصف الكرة التي نعيش فيه.

هذا الوضع الجديد، سيمكننا، للمرة الأولى منذ عقود، من إعطاء القضايا الاجتماعية الأولوية التي تستحقها. وقد أتاحت السياسات الاقتصادية المتبعة في بيرو تنفيذ برنامج اجتماعي عن طريق الاستثمار اللاتضخمي بمواردنا الخاصة. ويحظى هذا البرنامج بمساندة المؤسسات المالية الدولية وهو يتماشى مع النُّهج المفاهيمية التي يروج لها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد متزايد من المنظمات غير الحكومية التي تشترك في إيمانها بأن الإنسان يجب أن يكون لب جهود التنمية. فالسير على غير هذا المنحى سيستحيل معه تحقيق نمو طويل الأجل ومستدام. إن هذه المهمة الأساسية لمجتمع بيرو بأكمله تتطلب تعاون المجتمع الدولي ودعمه.

ولم يكن ليتسنى لبلدي الإسهام في التغيرات الجارية في العالم لولا جهود شعبنا الذي بفضله استطعنا التمتع بالسلم الداخلي والأمن والاستقرار والنمو الاقتصادي. وإن الطريق الذي نسلكه سيؤدي بأصلب بلدان أمريكا الجنوبية، وبشعبها ذي الطاقة الإبداعية المعروفة منذ زمن بعيد، إلى عتبة الألفية الجديدة مزودا بالحماس والقدرة والأدوات اللازمة لتحقيق تنميته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، التوجه بالشكر إلى رئيس وزراء جمهورية بيرو ووزير خارجيتها على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحِب السيد غولدنبرغ شرايبر، رئيس وزراء جمهورية بيرو ووزير خارجيتها من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوزير الفيدرالي للشؤون الخارجية في جمهورية النمسا، سعادة السيد الويس موك.

السيد موك (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أرجو أن تسمحوا لي بتهنئة الرئيس بكل إخلاص في مناسبة ترؤسه للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ويسعدني بوجه خاص أن أشهد تولي ممثل أحد البلدان الافريقية المتكلمة بالفرنسية لهذا المنصب الهام. ونحن على ثقة من أن الدورة التاسعة والأربعين ستولي اهتماما خاصا، بفضل توجيهاته المستنيرة، للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه قارته التي عانت على نحو موجع على مدار الأعوام القليلة الماضية.

وستحتفل الأمم المتحدة في العام المقبل بالذكرى الخمسين لإنشائها من خلال مجموعة من الأنشطة تقوم بها في جميع أنحاء العالم. وستعتمد صورة الأمم المتحدة في أعين الرأي العام العالمي على وضعها والمدى الذي ظلت به على وفاء، بعد انقضاء ٥٠ عاما على تأسيسها، لمبادئ ميثاق سان فرانسيسكو التي لا تزال صحيحة.

وأعتقد بوجوب منح الأولوية لتقوية المنظمة العالمية بروح المادة الأولى من الميثاق حتى يتسنى لها الاضطلاع بصورة فعالة بمهمتها في صون السلم والأمن الدوليين ولنسترجع هنا أيضا كلمات الفيلسوف الكبير

سير كارل بوبر الذي رحل عنا مؤخرا "يجب أن يكون السلم هدفنا الرئيسي، ولكن يجب ألا نتردد في المحاربة من أجل السلم."

ولقد منحنا الأمم المتحدة المسؤولية عن تقرير متى نستخدم القوة للمحافظة على السلم. ويتعين ممارسة هذه المسؤولية العظيمة الشأن عند الضرورة.

ومجلس الأمن له أهميته العظمى في المحافظة على السلم في العالم. وتدعو النمسا، بغية المحافظة على مشروعية مجلس الأمن وفاعليته ودعمهما، إلى زيادة طفيفة في عضويته. ولا بد أن يكون كل عضو في الأمم المتحدة قادرا على أن يدرك ويتفهم الكيفية التي تتطور بها الآراء داخل هذه الهيئة. ولا بد أن يكون بمقدورهم جميعا أن يتأكدوا من أن المناقشات التي تدور في المجلس تأخذ في اعتبارها آراء البلدان المعنية، وعلى سبيل المثال البلدان التي تساهم بقوات من أجل عمليات حفظ السلم.

ولا بد من المحافظة على أهمية الأمم المتحدة وتنميتها، ليس فقط باعتبارها نظاما لصون السلم والأمن الدوليين، وإنما باعتبارها أيضا محفلا للمناقشات وأداة للتنسيق على الصعيد العالمي. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله بالنسبة للنقطة الأولى. لقد تحقق تقدم هام في المجال الاجتماعي والاقتصادي وفي ميدان التنمية، لا سيما بعد إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما سمح بتوجيه أفضل للأنشطة التنفيذية الموجهة إلى التنمية.

إن وجود أساس مالي قوي أمر هام قطعا من أجل الوفاء برسالة الأمم المتحدة بفاعلية. وعدم دفع الدول الأعضاء لاشتراكاتها الإلزامية، أو تأخرها في دفعها، يعد انتهاكا للميثاق ولواجب التضامن الدولي. ومن ثم فإن العبء الذي يترتب على ذلك يقع، قبل كل شيء، على كاهل الأعضاء الذين يوصفون بأنهم "سدادون" والأعضاء الذين يقدمون القوات التي لا تسدد الأمم المتحدة نفقاتها إلا بعد تأخير بالغ. ولا يمكن حل هذه المشكلة المزمنة، التي تزداد سوءا، إلا بقيام جميع الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها الإلزامية بالكامل وفي الوقت المحدد. وستعمل النمسا، بوصفها إحدى البلدان العشرين التي دفعت في ١٩٩٤ اشتراكها في الميزانية العادية للأمم المتحدة بالكامل وفي حينها الصحيح، وباعتبارها مشارك منتظم في عمليات حفظ السلم، على التماس حل لهذه المشكلة الصعبة، بالاشتراك مع الأمانة والوفود المعنية الأخرى.

وتواجه الأمم المتحدة، عشية الذكرى الخمسين لإنشائها، تحديات جديدة على الصعيد العالمي. فالتنمية المستدامة، ورصد النمو السكاني في العالم، والقضاء على الفقر، وخلق فرص للعمالة المنتجة والاندماج الاجتماعي، وتحقيق المساواة للمرأة، والحماية الأفضل لحقوق الإنسان، ومنع انتشار الأسلحة النووية تعد كلها مواضيع رئيسية لعصرنا، وكانت مجال عمل مؤتمرات دولية أو هي ستكون كذلك. وعلى الأمم المتحدة أن تستخلص الاستنتاجات الضرورية من نتائج تلك المؤتمرات، وأن تضع الخطوط العامة للتنمية البشرية المستدامة على الصعيد العالمي. إن تقريري الأمين العام، "خطة للسلم" و "خطة للتنمية"، عنصران رئيسيان في مناقشة أفضت بالفعل إلى تفهم أوسع لفكرة الأمن.

وحماية وتعزيز حقوق الإنسان من بين المهام الرئيسية للأمم المتحدة. وقد استفادت عملية إنجاز هذه المهمة من الزخم الهام الذي وفره إعلان وبرنامج عمل فيينا. وفي حين أن باستطاعتنا أن نسعد بنتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فإن التأثير الدائم للوثيقة الختامية لفيينا سيقاس مع ذلك بمدى استمرار المجتمع الدولي في إظهار العزيمة اللازمة لتنفيذ أحكامها بشكل أسرع، وضمانها بشكل أكثر فعالية مما حدث في الماضي.

ويتعين أن يقوم المفوض السامي لحقوق الإنسان بدور حاسم في هذا الصدد. وترحب النمسا بالتنفيذ السريع لهذا الحكم الرئيسي من أحكام وثيقة فيينا. لقد أظهر السيد خوسيه أيال لاسو خلال الأشهر القليلة التي أمضاها في منصبه أنه على مستوى التوقعات التي تثيرها ولايته الصعبة والهامة. وقد استهل بزيارته الرسمية لفيينا حوارا مع جميع الحكومات. ويبدو لنا أن من الأمور الجديرة بالأولوية العمل على تعزيز تنسيق الحماية الدولية لحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، وما من شك في أن المفوض السامي سيكون له دور حاسم في هذا الصدد. وينبغي لنا أيضا أن ندعم شتى آليات حماية حقوق الإنسان، علاوة على دور المقررين الخاصين. وذلك خليق بأن ييسر التصدي بشكل أسرع لانتهاكات حقوق الإنسان والعمل بشكل أكثر فعالية على منع وقوعها. وينبغي توفير الموارد المطلوبة لعمل المفوض السامي بأسرع ما يمكن.

إن الحماية الفعالة لحقوق الإنسان ليست مجرد واجب إزاء كل فرد، وإنما هي تعد أيضا إسهاما أساسيا في كفالة الاستقرار والتنمية والأمن. ويعلمنا التاريخ أنه لا بد لنا من أن نعارض بتصميم جميع الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان، مثل الإبادة الجماعية التي جرت في معسكرات الاعتقال النازية أو

من قبل الخمير الحمر، حالما يكتشف أمرها. ولذلك فإن من الصعب علينا جدا أن نفهم كيف يمكن أن يظل القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن البوسنة والهرسك حبرا على ورق، الأمر الذي يلحق الضرر بمصداقية منظمتنا العالمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشوي سو هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).

وفي هذا الصدد، أود الإشادة على وجه الخصوص بالسيد تاديوش مازوفيتسكي رئيس وزراء بولندا السابق والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، لما قام به من عمل ممتاز لا بد وأن يفخر به المجتمع العالمي. وأود أن أحيي أيضا الرئيس عزت بيغوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، الذي وافق، بقدر كبير من ضبط النفس وبروح بناءة جدا، على أن يتكلم مع أولئك الذين يقترفون شكلا من أشكال الإبادة الجماعية ضد شعبه. إن هذا سلوك رائع من شخص فذ.

وتنطوي الحماية الفعالة للأقليات على صعوبات كبيرة في الكثير من البلدان. ومن دواعي سروري أن يكون بمقدوري إعلام الجمعية العامة بأن النمسا وايطاليا استطاعتا في ١٩٩٢ حل نزاعهما حول جنوبي التيرول. وكان النزاع يتعلق بتنفيذ معاهدة باريس لسنة ١٩٤٦ بشأن السكان الناطقين بالألمانية والناطقين بلغة اللادين في جنوبي التيرول. وقد عولج النزاع أيضا في قرار الجمعية العامة ١٤٩٧ (د - ١٥) الذي اعتمد في الدورة الخامسة عشرة وقرارها ١٦٦١ (د - ١٦) الذي اعتمد في الدورة السادسة عشرة.

لقد تمثل الحل الذي وافق عليه الجانبان في إقامة حكم ذاتي شبه شامل في تيرول الجنوبية. وهذا، سيكون إجمالا مناسبا لضمان استمرار وجود الأقليتين الناطقتين باللغة الألمانية ولغة اللادين.

ونظرا للتغيرات المستمرة في المناخ - وخاصة المناخ الاقتصادي والمالي - لا بد لهذا الحكم الذاتي أن يتصف بالحركة والنشاط إذا أريد له أن يحقق الهدف منه. وهذا سيتطلب مرونة وفهما مستمرين من جانب السلطات ذات الصلة. إن حل مشكلة الأقليات، على أساس الحكم الذاتي المحلي، يجب أن يرمي - على المدى الطويل - إلى كفالة شعور جميع الذي يعيشون تحت سقف واحد بأن هذا الحكم الذاتي إنما هو شيء إيجابي يحمي مصالح كل منهم.

ونحن نرى في إجماع كل من رئيس الوزراء بيرلوسكوني، ووزير الخارجية مارتينو، ووزير الداخلية ماروني، في بياناتهم على القول بأنهم لن يتعرضوا للحكم الذاتي لتيرول الجنوبية، ضمانا لمتابعتنا السير على نفس الدرب.

وتفخر النمسا بأن تستضيف - بوصفها أحد بلدان مقار الأمم المتحدة - عددا من البرامج الهامة التي تفي بالمصالح المباشرة للفرد والتي لها أيضا أثر حاسم على العلاقات الدولية. وهذه البرامج تتضمن الحماية من إساءة استعمال المخدرات، ومكافحة الجريمة، والمسائل المتعلقة باستخدام الطاقة النووية والرقابة عليها والحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه كلها أنشطة أساسية للأمم المتحدة في فيينا، ويصدق ذلك أيضا على التعاون الدولي بشأن الفضاء الخارجي، والنهوض بالتنمية الصناعية الدولية.

وفي أعقاب التغيرات السياسية الأخيرة، برزت مجالات جديدة هامة لأنشطة الأمم المتحدة في أوروبا الشرقية وفي آسيا الوسطى. وفيينا تعتبر نفسها نقطة هامة لتنسيق أنشطة دعم ومساعدة هذه الدول في تحركها صوب الديمقراطية وسيادة القانون واقتصاد السوق.

وإن لدى الأمم المتحدة حاليا، وهي على مشارف الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها أكثر من ٠٠٠ ٧٠ شخص في ١٧ عملية مختلفة لحفظ السلام. وتخصص لتلك العمليات مبالغ تعادل أكثر من ثلاثة أمثال الميزانية العادية. والنمسا التي شاركت لعقود في هذه العمليات، تدرك التحدي الهائل الذي يفرضه هذا الأمر على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء من حيث الموارد المالية والأفراد والتنظيم.

ويعد المؤتمر الرفيع المستوى للغاية المقرر عقده في أوائل آذار/مارس ١٩٩٥ بفيينا، مناسبة من أهم المناسبات التي ستنظم في النمسا في سياق الذكرى السنوية الخمسين. وسيكرس هذا المؤتمر لمناقشة وتحليل وإعداد توصيات عن أفضل وسيلة يمكن بها مواجهة التحدي المتمثل في وضع التدابير اللازمة لصون السلم ونحن على مشارف الألفية الجديدة. وإنني أشعر بسعادة خاصة وامتنان للأمين العام الذي تكرم مشكورا بالموافقة على إلقاء الخطاب الافتتاحي في النمسا.

تؤيد النمسا تعزيز العمليات المدنية لحفظ السلم، وتصعيد أنشطة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية. ومن ثم، أنشأت حكومة النمسا الاتحادية - في مدينة شلاينينغ - مركزا للعمليات المدنية لحفظ السلم. وقد عقدنا هذا العام حلقتنا الدراسية الثانية الخاصة بإعادة إقرار السلم والدبلوماسية الوقائية، وقد شارك في هذه الحلقة الدراسية بعض كبار المسؤولين في

الأمم المتحدة. ولدينا أيضا في شلاينينغ برنامج تدريبي دوري، ينفذ بمشاركة دولية، موضوعه العمليات الدولية المدنية المتصلة بحفظ السلم وبناء السلم.

إن معاهدة عدم الانتشار، قد حالت بنجاح، طوال ربع قرن، دون انتشار الأسلحة النووية كما منعت بنجاح كذلك إساءة استعمال القوة النووية للأغراض العسكرية. وسوف يبت المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ في أمر تمديد معاهدة عدم الانتشار. ويجب أن يتمثل هدفنا المشترك في التمديد غير المشروط وغير المقيد للمعاهدة. وتجد النمسا مدعاة طيبة للأمل في أن تؤدي المفاوضات الموضوعية الجارية حاليا في مؤتمر نزع السلاح بقصد عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

والنمسا بوصفها البلد المضيف للوكالة الدولية للطاقة الذرية تدرك أهمية آلية الرقابة هذه بالنسبة لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. إن نجاح أي اتفاق مقبل بشأن حظر التجارب النووية سيرتهن - في نهاية المطاف - بفاعلية العمل الذي تقوم به المنظمات المسؤولة عن تنفيذها والتحقق منها.

منذ عام مضى، قررت حكومة النمسا الاتحادية أن تعرض اتخاذ فيينا مقرا لأية منظمة يتقرر انشاؤها مستقلا بموجب معاهدة حظر التجارب النووية وأود أن أجدد هذه الدعوة مرة أخرى اليوم أمام الجمعية العامة.

ها هي آمالنا في أن نرى نهاية للقتال في أراضي يوغوسلافيا السابقة، تتبدد مرة أخرى هذا العام. فرغم المبادرات الدولية وخطط السلم لا تزال الآفاق الفعلية لإيجاد حل دائم ومنصف غير مواتية. فالمصالحة التي حدثت بين الكروات البوسنيين، والبوسنيين، والتي نبعت من اتفاقات واشنطون، يجب ألا تجعلنا ننسى أن الحرب في البوسنة والهرسك مازالت تخلف وراءها ضحايا بلا حصر أو عدد. وإن عدد ضحاياها من القتلى والمشردين يزداد زيادة مرعبة يوما بعد يوم. وقد تمادى المعتدي في مسلكه حتى أنه عمد إلى الاعتداء على المدن التي منحت صفة المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، أو إلى فرض الحصار عليها.

ورغم التنديد الدولي المتكرر لا يزال الجانب الصربي يواصل ممارسته «للتطهير العرقي». والنمسا تدين بقوة هذه الجرائم حيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبها. ولن نتوقف مطلقا عن المطالبة بوضع حد لهذه الممارسات.

ما برحت المبادئ الأساسية للنظام الدولي تداس بالأقدام وتفقد مصداقيتها. ولم تنفذ حتى الآن قرارات محددة كتلك المتعلقة بالضمانات العسكرية للمناطق المحمية أو بعودة اللاجئين إلى ديارهم. كما أن جميع المبادرات والجهود الدولية من أجل إعادة اللاجئين يهزأ بها «التطهير العرقي» الذي تستمر ممارسته، وفي التحليل النهائي ما زلنا نتحمله على الصعيد الدولي. إن حظر السلاح الذي فرضه مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ له أثر انفرادي، مما يضر بالبلدان التي حلت محل يوغوسلافيا السابقة والتي تهددها المطامع الصربية. وهكذا فقد وصلنا إلى حالة لا تتمكن فيها الحكومة الشرعية للبوسنة والهرسك من الممارسة التامة لحقها المشروع في الدفاع عن النفس، بينما لا يمكن لتلك الدولة في الوقت ذاته أن تستفيد من الحماية الكافية في ظل نظام الأمن الجماعي. ومن ناحية أخرى، لا نرى أية محاولة من الجانب الصربي لنبذ فكرة صربيا الكبرى القائمة على الغزو غير الشرعي للأراضي بالقوة. ويمكن أن نشهد هذا من حقيقة أن خطط السلام التي أعدها الاتحاد الأوروبي وفريق الاتصال لم يقبلها حتى الآن الجانب الصربي، على الرغم من أن نقاطا عديدة فيها تستجيب لتطلعاته.

وفي القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) الصادر عن مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وضع المجلس شروطا لتعليق الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ويجب على حكومة بلغراد أن تسمح للمراقبين الدوليين بأن يسيطروا على الحصار المفروض على البوسنيين الصربيين. إن بعثة المراقبة التي يجري انشاؤها الآن على طول الحدود الصربية البوسنية تمثل، في رأي النمسا، خطوة في الاتجاه السليم ولكن، وأؤكد على هذه النقطة، يتوقف الأمر على مدى الفعالية التي ستتمكن البعثة بها من الاضطلاع بمهمتها وعلى ما إذا ستستقى آثار يعول عليها من الاستنتاجات التي سيتوصل المراقبون إليها.

وفي كرواتيا أيضا بقيت الحالة دون تغيير إلى حد كبير: خلافا لأحكام خطة فانس لعام ١٩٩٢ التي وافق عليها مجلس الأمن، ما زال ثلث البلد في أيدي الصربيين المتمردين. وحتى الآن لم ينزع سلاح هذه المناطق الواقعة تحت إشراف قوة الأمم المتحدة للحماية ولم يتمكن السكان المدنيون من العودة إلى ديارهم. والاحتجاجات الأخيرة تظهر مدى عدم إمكانية الدفاع عن الحالة بالنسبة للأشخاص المشردين داخل كرواتيا.

وإزاء خلفية الأحكام البالغة القسوة التي تطلق غالبا على كرواتيا يجب على المرء ألا ينسى الفتاوى

القانونية الواضحة جدا الصادرة عن لجنة بادينتر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. ومن نصوصها يتضح أن كرواتيا، من حيث المبدأ، استوفت جميع الشروط التي حددها الاتحاد الأوروبي للاعتراف بالدول الجديدة في أوروبا الشرقية. وأدرك أنه في بعض المجالات، كالإدارة، والممارسات إزاء الأقليات ووسائط الإعلام، لا تزال التحسينات مرغوبا فيها. ولكن لا ينبغي أن نقيس كرواتيا بمعايير مختلفة وأكثر قسوة من المقاييس التي نستعملها لبلدان أخرى في أوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية لأن لدينا إمكانية كبرى للوصول إلى كرواتيا ولأنه توجد هياكل أكثر وضوحا هناك، وليس هناك بلد في أوروبا، بخلاف البوسنة والهرسك، تعرض طوال سنوات لهجوم عسكري عنيف كالذي تعين عليها أن تتكيف معه في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

إن الحالة في كوسوفو، التي ما برحت تغفل بسبب الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك، مستمرة في التدهور. وما برحت سلطات بلغراد تنتهج أعمالها المنتظمة ضد الأغلبية الألبانية من السكان. ولا يزال هناك خطر أن ينفجر العنف الشامل هناك. وإن بعثات المراقبة التي أرسلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والتي طردت في عام ١٩٩٣ لم يرخص لها بالعودة بالرغم من الجهود الدولية المكثفة تحقيقا لهذا الغرض. وفي تلك المنطقة، التي يتكون حوالي ٩٠ في المائة من سكانها من الألبانيين والتي ما برحت تتمتع بالاستقلال الذاتي أثناء العقدين الماضيين، نشهد ممارسة نوع من الحكم أشبه بذلك الذي يمارسه نظام الاحتلال.

إن الحالة في يوغوسلافيا السابقة تظهر أن ما قاله الفيلسوف الفرنسي، بلايس باسكال، في مذكراته ما زال يصدق الآن كما كان يصدق في أي وقت مضى. فقد قال إن العدالة دون القوة لا قوة لها، وإن القوة دون العدالة طاغية. إن نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي الذي هو جزء من نظام فترة ما بعد الحرب لم يطبقه المجتمع الدولي حقا في حالة الصراع الجاري في يوغوسلافيا السابقة. والأمل في أن يستخدم نظام الأمن الجماعي كأداة للسلم عقب استخدامه بنجاح بعد غزو العراق للكويت اتضح أنه محبط.

من سوء الطالع أن البوسنة والهرسك ليست حالة معزولة. فمن الخطأ الفاحش ألا نذكر، على الأقل بعض المآسي الأخرى مثل رواندا وأنغولا وأفغانستان وهايتي وطاجيكستان وما إلى ذلك. هناك قائمة طويلة جدا ببؤر الأزمات والعنف، حيث يدوس قانون الأقوى بالأقدام مبادئ ميثاق سان فرانسيسكو. وفي نفس الوقت يجب علينا أن نستمد القوة والتفاؤل من بعض التطورات الإيجابية، ذات الأهمية التاريخية. وأذكر على سبيل المثال الانتخابات الحرة والديمقراطية في جنوب افريقيا، ونهاية سياسة الفصل العنصري، والحكم الذاتي في غزة وأريحا، ونهاية حالة الحرب بين الأردن واسرائيل. وفي جنوب افريقيا والشرق الأوسط تحققت الأهداف القديمة العهد للأمم المتحدة أو أوشكت في نهاية المطاف على التحقق. وتؤيد النمسا بنشاط، بقدر ما في وسعها، هذه العمليات السلمية، لا لمصلحة الشعوب المعنية فحسب بل أيضا لمصلحة الأمل الأكبر المتمثل في حل المشاكل الأخرى المماثلة.

إن لعام ١٩٩٤ دلالة تاريخية بالنسبة للنمسا. وإن أغلبية كبيرة - ٦٦,٥٨ في المائة من الشعب النمساوي أيدت تأييدا ثابتا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو مجموعة الدول التي تتمسك بنفس قيم الأمم المتحدة، وتضطلع بدور هام فيها. وقد كان هذا أكبر تأييد في دولة أوروبية لفكرة الاندماج الأوروبي.

وبهذه القوة الديمقراطية سنواصل تأييد هذا الهدف، واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير آمل، بصفتنا عضوا في هذه المجموعة، أن نسهم بروح التضامن والانفتاح في تحقيق أهداف الأمم المتحدة كما فعلنا في الماضي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية في عمان، معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله.

السيد عبدالله (عمان): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إن انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب الدبلوماسي الرفيع هو إشادة ببلدكم الصديق، كوت ديفوار، وإننا على ثقة من أنكم وبفضل مؤهلاتكم وخبراتكم الدبلوماسية ستقودون أعمال هذه الدورة باقتدار وبأسلوم يعزز مقاصد الأمم المتحدة الهادفة إلى نشر الأمن والرخاء في ربوع عالمنا. وبهذا الصدد، أود أن أؤكد لكم على تعاون وفد بلادي معكم في عملكم سعيا وراء تحقيق هذا الهدف المشترك. واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السيد صمويل إنسانالي، ممثل غيانا الصديقة، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال دورتنا الماضية الثامنة والأربعين. بالاضافة إلى ذلك، فإنني وباسم حكومة بلادي، أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها

الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي من أجل حل القضايا الشائكة بالطرق الودية والسلمية.

تعقد دورتنا الحالية التاسعة والأربعون في وقت يشهد فيه العالم آفاقا متزايدة نحو ايجاد عالم يسوده السلام والوئام، والسعي الحثيث لايجاد حلول سلمية لمختلف القضايا التي تسبب النزاعات والتوتر في العالم. فمنطقتنا العربية تشهد حاليا تغييرات جذرية هامة، فروح الكراهية والعداء بين العرب واسرائيل قد أخذت تتلاشى رويدا رويدا، وبدأت تبرز على السطح أجواء التفاهم والحوار والوئام. وإننا على اقتناع تام بأنه لا بديل أمامنا واسرائيل سوى الجلوس على طاولة المفاوضات وحل الخلافات بالطرق السلمية. وقد تحققت بعض النتائج الايجابية التي تبشر بالخير، ولكننا مازلنا في بداية الطريق والمسيرة أمامنا طويلة والخلافات عميقة. إننا نناشد المجتمع الدولي أن يساند ويدعم تلك الجهود الخيرة لتنعم منطقتنا بالأمن وبالسلام.

وفي جنوب افريقيا شاركت بلادي مع مختلف دول العالم في احتفالات تنصيب الرئيس مانديلا، وما كان هذا الحدث التاريخي ليتم لولا السياسات الشجاعة التي اتخذها كل من الرئيس مانديلا ونائبه السيد دي كليرك من أجل انتهاج أسلوب المساواة في ممارسة الحكم.

وبفضل هذه الخطوات الايجابية والسياسات الحكيمة التي انتهجها الرئيس مانديلا في تشكيل حكومة الائتلاف الوطني التي ضمت مختلف الأحزاب السياسية، عادت جنوب افريقيا إلى أخذ مقعدها في هذه الجمعية الموقرة وبالتالي إلى ممارسة دورها الطبيعي المطلوب في المحافل الدولية والاقليمية. كما تشهد موزامبيق تقدما مطردا في عملية اقرار السلم. بالاضافة إلى ذلك، فاننا نشهد تطبيعا متزايدا في علاقات دول آسيا بعضها مع بعض، بينما تشهد العلاقات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا الشمالية مزيدا من التكامل والترابط. وأخيرا وليس بآخر، نلاحظ بارتياح انتهاء الصراعات في أمريكا اللاتينية وجنوح شعوبها بصفة لم يسبق لها مثيل إلى تعزيز السلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانها.

ومع أن هناك مسافات لا بد من قطعها للوصول إلى العالم الذي توخاه الميثاق، فإنه يمكن الاستفادة من مناخ التوافق السائد حاليا لتمكين المنظمة من مواجهة التحديات والمشاكل العالقة ومعالجتها على أسس المعطيات الجديدة.

إن بلادي تشعر بالغبطة والارتياح إزاء ما تحقق من خطوات ايجابية هامة على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي. فقد كنا ندعو دائما إلى الحل السلمي العادل والشامل بين العرب واسرائيل ومن خلال مفاوضات مباشرة، لذا فإن بلادي رحبت بالنتائج التي أسفرت عنها المباحثات الفلسطينية الاسرائيلية والناتج عنها توقيع اتفاق القاهرة حول تطبيق الحكم الذاتي في منطقة غزة وأريحا، وقد بدأ فعلا تطبيق الاتفاق وأصبحت السلطة الفلسطينية واقعا ملموسا على الأرض تمارس مهامها المختلفة كالتعليم، والصحة، والضرائب، والسياحة، والشؤون الاجتماعية. كما أن هناك مهام أخرى تضمنها الاتفاق، ونأمل أن تباشرها هذه السلطة في أسرع وقت ممكن. إن توسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية في بقية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لاشك أنه سيدعم مسيرة السلام ويخدم الأمن والاستقرار فيها.

إن هذه الخطوات الهامة لم تكن لتتحقق لولا قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالوفاء بالتزاماتها التي تضمنها إعلان المبادئ الذي وقع في واشنطن وكذلك اتفاق القاهرة. وإنه في سبيل تحقيق السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من الاستفادة والانتفاع من الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا الصدد، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدات اللازمة للسلطة الفلسطينية لتتمكن من تنفيذ المهام الكثيرة الملقاة على عاتقها واعادة بناء البنية التحتية التي تضررت كثيرا. إن دعم هذه السلطة يخدم الأمن والاستقرار ليس في مناطق الحكم الذاتي فحسب، بل في منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

إن السلام العادل والدائم المنشود لن يتحقق إلا بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة طبقا لقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام.

تابعت بلادي باهتمام الجهود المضنية التي بذلت لانجاز خطوة متقدمة هامة أخرى في طريق السلام على المسار الأردني - الاسرائيلي والتي تحققت في اللقاء الذي تم بين جلالة الملك الحسين بن طلال ورئيس وزراء إسرائيل. ومنذ اعلان البلدين انهاء حالة الحرب بينهما والسير قدما نحو تحقيق السلام الشامل، أيدت بلادي هذه الخطوات الايجابية الهامة. ومن منطلق أن السلام الشامل هو أمل وأمنية الأجيال الحاضرة والقادمة، فإننا نؤكد على أهمية الانسحاب

الاسرائيلي الكامل من الأراضي الأردنية المحتلة. كما نرى أنه من الضروري أن تبدي اسرائيل المرونة اللازمة لتحقيق اتفاق حول مسألة المياه بغية المضي قدما في تحقيق السلام الدائم المنشود بين البلدين.

إننا نتطلع إلى خطوات ايجابية أخرى وهامة في المسيرة السلمية على المسارين السوري - الاسرائيلي، واللبناني - الاسرائيلي. إننا على ثقة بأن راعيي السلم والأطراف المعنية يدركون أنه بدون تحقيق تقدم جوهري على هذين المسارين ستبقى عملية السلام منقوصة مما يجعل شعوب المنطقة أسيرة للشكوك وعدم الاستقرار، ومن هنا فإنه يجب العمل في المرحلة القادمة لانجاز تقدم حقيقي في هذا الاتجاه. ولذا، لابد أن تعلن إسرائيل استعدادها للانسحاب الكامل من هضبة الجولان السورية والأراضي اللبنانية التي تحتلها، ونحن واثقون بأنه بمثل هذا الموقف من قبل اسرائيل والذي لابد أنه سيكون موقفا ايجابيا للغاية في عملية السلام سوف تتمكن شعوب الشرق الأوسط من العمل معا في شأن ترسيخ السلام الشامل والعادل والبدء في عملية التنمية الاقتصادية على أوسع نطاق.

إيمانا بضرورة دعم مسيرة السلام، وعلى أساس ترابط الأمن الوطني مع الأمن الاقليمي، فقد شاركت سلطنة عمان وبكل فعالية في اجتماعات مجموعات العمل الخمس المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف. إن المفاوضات المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط، وإن كانت لا تعتبر بديلا للمفاوضات الثنائية، فإنها رافد مهم من أجل اعطاء دفعة أكبر للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

ومن منطلق أهمية المياه في مستقبل أمن ورخاء منطقة الشرق الأوسط فإن سلطنة عمان تولي أمر اكتشاف مصادر جديدة للمياه وتطوير التقنية المستخدمة في تحلية المياه المالحة من أجل تقليل كلفتها أهمية قصوى، وفي إطار المفاوضات المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط، استضافت بلادي الاجتماع الخامس لمجموعة عمل موارد المياه الذي عقد خلال الفترة من ١٧ - ٢٠ نيسان/أبريل من هذا العام والذي تمخض عنه، بين جملة أمور أخرى، الموافقة على المقترح العماني بإنشاء مركز إقليمي لبحث وتطوير تكنولوجيا التحلية يكون مقره في مسقط عاصمة سلطنة عمان.

إن بلادي إذ تولي أهمية كبرى لهذا المركز، لما له من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط، فإنها تتطلع إلى أن يكون هناك تعاون جماعي من أجل توطين تقنية في الشرق الأوسط لتأمين مياه بأقل التكاليف مما سوف يساعد على ارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي ضمان الأمن والاستقرار.

إننا حريصون في منطقة الخليج على تحقيق أعلى مستوى من الاستقرار والتعاون والتنمية فيما بين كل الدول المطلة على الخليج وتنمية العلاقات المتعددة الأطراف والثنائية، بما في ذلك تسوية كافة الخلافات الثنائية. وبهذه المناسبة فاننا نشعر بالارتياح لاتفاق كل من دولة البحرين ودولة قطر على المضي قدما في عرض خلاف الجزر والحدود البحرية والأراضي بينهما على محكمة العدل الدولية. كما أننا نتطلع بالأمل إلى أن تتمكن كل من جمهورية ايران الاسلامية ودولة الامارات العربية المتحدة في أقرب وقت من تسوية خلافيهما على جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بالطرق الودية والسلمية، بما في ذلك امكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، نظرا لما يرتبط به البلدان من روابط المصالح المتعددة. إن مثل هذه الجهود الاقليمية لاشك أنها ستساهم مساهمة فعالة في ضمان الأمن الاقليمي ومن أجل مصلحة السلام العالمي.

لقد لاحظنا في الآونة الأخيرة أن هناك تقدما كبيرا في تنفيذ العراق للقرارات المعنية بتدمير أسلحة الدمار الشامل، وخصوصا بالاتفاق على خطة لانجاز وتشغيل نظام المراقبة الطويلة الأمد. إن هذا التطور الايجابي ينبغي معه وضع هذه الخطة موضع التنفيذ لفترة كافية. كما أنه يتوجب على مجلس الأمن في الوقت ذاته الشروع في اجراء الاتصالات اللازمة مع كل من العراق والكويت لوضع قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) الخاص بترسيم الحدود الدولية بين الدولتين موضع القبول والتصديق القانوني على أساس ما هو متبع ومتعارف عليه في اتفاقيات الحدود الدولية بين الدول.

إننا نعتقد أن الوقت بات مناسبا للمباشرة في إتخاذ خطوات أكثر إيجابية، حيث ان ذلك يمكن العراق من ممارسة دوره الاقليمي والدولي في اطار سلمي، ويساعد شعب العراق الشقيق على تجاوز سنوات الحصار، ويعوضه عما فقده من وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن مستقبل المنطقة يجب أن يبنى على القناعة بضرورة تطوير وتوثيق العلاقات بين كافة دولها والتغلب على التناقضات التي مازالت قائمة بينها بالشكل الذي يكفل حماية مصالح جميع الأطراف، إذ أن عصر الدول المنكفئة على مصالحها الذاتية دون غيرها من المصالح قد ولى دون رجعة بحكم واقع الاعتماد

المتبادل بين الشعوب والدول، ونعتقد أن التطوير السلمي للعلاقات بين الأمم وانتهاج الحوار السياسي البناء لهما خير ضمان لأمن واستقرار المنطقة حاضرا ومستقبلا.

إننا نتطلع إلى عالم أكثر استقرارا وتطورا، خاليا تماما من الصراعات العرقية والاقليمية، عالم يكون قادرا على حماية تطور الانسانية نحو أفضل وسائل الحياة بتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة في الانفاق على كل الابحاث العلمية النافعة للتطور الاجتماعي والاقتصادي، ومع علمنا التام بأن المجتمع الدولي قد أحرز تقدما حقيقيا في التغير نحو الأفضل في عتدد من المناطق المهمة، فإنه وللأسف الشديد مازالت عوامل كثيرة تجعل العديد من مناطق أخرى في العالم عرضة للنزاعات السياسية والعرقية والاقليمية، وقد بات واضحا وجليا أن الأمم المتحدة تفقد قدرتها على مواجهة كل هذه الأزمات. ومع مشاركتنا للآلام والأحزان التي تعاني منها كثير من الشعوب، فانه أصبح من الضرورات الملحة أن يضع المجتمع الدولي قاعدة جديدة واضحة لكيفية مواجهة هذه المشكلات، إذ أن الآليات الحالية الموجودة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أصبحت عاجزة عن القيام بدورها الانساني، وليس من الممكن القيام باطعام شعوب بأكملها إلى ما لا نهاية. إذن فقد حان الوقت لتفهم تلك الزعامات في كل مناطق التوتر والمواجهات. إن الأمم المتحدة لن تكون مسؤولة عن تصرفاتهم تجاه شعوبهم، وإن دول العالم لم تعد قادرة على إعادة بناء ما دمروه بأنفسهم وانه ينبغي ألا تقدم الأموال لاعادة بناء دول هي نفسها عملت على تدمير بنيتها الأساسية.

إن جميع الشعوب يجب أن تساهم مساهمة ايجابية في تطوير الاقتصاد العالمي بدلا من أن تكون عبئا على ذلك الاقتصاد.

لا يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حفظ السلام تجاه كل مشكلة تحدث في العالم. وينبغي العمل على عدم زج قوات حفظ السلم في النزاعات الاقليمية إلا بالقدر الذي تكون فيه المنظمات والدول الاقليمية على استعداد للقيام بتحمل مسؤولياتها كاملة في هذا الخصوص وإذا تطلب الأمر ذلك، فإن هذا يجب ألا يتم إلا بعد موافقة الأطراف المعنية في النزاع وبولاية واضحة الأهداف ومرتبطة بجدول زمني محدد.

إن دور المنظمات الاقليمية في حل النزاعات التي تـــدور في مختلف مناطـق العالم لأمر حيوي وهام، وهو دور مواز ومساعد للجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة. إلا أننا نلاحظ أن هذا الدور ورغم اهميته وضرورته يكاد يكون غائبا عن الساحة السياسية. ومع التقدير للجهود التي تبذلها قوات حفظ السلم في الصومال، فانه كان بالامكان تفادي السلبيات التي طرأت على الساحة لو تمت الاستفادة على النحو المطلوب من امكانيات منظمة الوحدة الافريقية بوصفها المنظمة الاقليمية المعنية والمؤهلة للقيام بواجب الاتفاق على المصالحة الوطنية واقامة السلطة الوطنية، على أن تقوم الأمم المتحدة بتقديم المشورة والخبرات والدعم السياسي والمالي والإنساني.

إن الترتيبات الإقليمية سواء في آسيا أو في افريقيا أو في أية قارة أخرى لا تقلل أبدا من دور مجلس الأمن بصفته المسؤول الرئيسي عن صون وحفظ السلم والأمن الدوليين، بل أنها تساعد في تخفيف الأعباء الكثيرة الملقاة على عاتق المجلس، كما إنها تعمل على تعميق الإحساس بالمشاركة والتعاضد في الشؤون الدولية.

وليس من المستبعد امكانية وقوع فشل في بعض عمليات حفظ السلم، إلا أنه من الواجب مواجهة هذه الحقائق واستخلاص العبر والدروس منها لئلا تنزلق الأمم المتحدة نحوها مرة أخرى.

إن الأحداث المأساوية التي تمر بها رواندا نتيجة استمرار الصراع السياسي والعرقي فيها وما صاحب ذلك من اقتتال ومذابح وحشية راح ضحيتها مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء وتدمير البنية الأساسية والاقتصادية لهذه الدولة وتشريد أعداد كبيرة من سكانها إلى الدول المجاورة ويعيشون حاليا في وضع مأساوي يصعب تصوره يتضورون جوعا وتفتك بهم الأمراض ويموت منهم المئات يوميا من جراء ذلك، وتخفيفا لهذه المعاناة الإنسانية، فإن بلادي تدعو الأطراف الرواندية إلى تحقيق المصالحة الوطنية بأسرع ما يمكن على أساس اتفاقات أروشا للسلم لتنعم رواندا بالأمن والاستقرار مرة أخرى.

لقد ثبت عدم كفاية جهود الوساطة التي بذلت حتى الآن لإحلال السلم في جمهورية البوسنة والهرسك. ويعود هذا في المقام الأول إلى عدم وجود توازن في ميزان القوى البوسنية المحلية. إن أهم خلل في ذلك هو حرمان شعب البوسنة والهرسك من حقه في الدفاع عن وجوده، وذلك بفرض حظر شامل على الأسلحة لهذه الدولة الفتية والصغيرة دون مراعاة حقها في الدفاع عن نفسها الذي كفلته لها المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة.

إن الحظر التسليحي يجب أن يفرض على المعتدي، فمن هو المعتدي إذن في حالة البوسنة والهرسك؟

أجل، إن كل الحقائق الموجودة لدى الأمم المتحدة وبعثاتها في سراييفو وغيرها من المدن البوسنية تؤكد على أن الصرب هم المعتدون وبصورة غير إنسانية.

وفي الوقت الذي ترحب فيه بلادي بالإصلاحات الهيكلية التي تم اتخاذها من أجل استخدام الموارد المتاحة للمنظمة بأكبر قدر من الفعالية والمرونة، فإنها ترى أن قيام المنظمة الدولية بوظائفها وأدائها لدورها المطلوب يعتمد كذلك بدرجة كبيرة على مدى وفاء الدول الأعضاء بأحد المتطلبات الأساسية للعضوية وهي دفع الالتزامات المالية بما فيها التزامات أنصبة حفظ السلم في موعدها المقرر إن لم يكن قبل ذلك.

ينبغي علينا، ونحن على أعتاب القمة الثانية لأعضاء مجلس الأمن، إيلاء مسألة توسيع عضوية المجلس أهميتها اللازمة طبقا للتوجهات المختلفة لعالم اليوم مع الحفاظ بصورة دائمة على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل دون الإضرار بمستوى اتخاذ القرار في مجلس الأمن. ولذا فإننا مع الرأي التام القائل بعدم الاستعجال في اتخاذ قرار في ذلك، وأن يتاح وقت أطول للمجموعات الإقليمية لعرض وجهات نظرها.

قابلت بلادي بارتياح الاختتام الناجح لجولة أوروغواي والتوصل إلى اتفاق "غات" ١٩٩٤ ذي النطاق الواسع وقيام منظمة التجارة الدولية، فلقد حال ذلك دون تحول النظام الاقتصادي العالمي إلى بؤرة للصراع بين الأقاليم المختلفة. غير أن بلادنا والبلدان النامية عموما، التي انضم بعضها إلى هذه الاتفاقية ويسير بعضها الآخر على طريق الانضمام، تريد أن تلتمس المراعاة الكاملة لظروفها الخاصة عند تطبيق الاتفاقيات الجديدة.

انه من المتوقع أن تقدم دولنا النامية تضحيات لمساندة النظام الاقتصادي القائم بموجب اتفاقيات غات ١٩٩٤، وبالذات على المدى القصير والمتوسط. ولهذا نأمل أن نجد من منظمة التجارة العالمية الجديدة دعما يتناسب مع ما نقدمه. ويهمنا بوجه خاص البعد التنموي لهذه الاتفاقيات حيث ننظر إلى تقوية وتطوير قطاع الخدمات في بلداننا من خلال العون الذي تقدمه الدول المتقدمة والمنظمات الدولية.

وعلى صعيد نزع السلاح، فإننا نأمل أن التأييد الدولي الذي حظيت به إتفاقية حظر إنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها سوف يكون خير دافع لمؤتمر نزع السلاح في جنيف للاتفاق على وضع معاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية كخطوة مهمة في طريق خلاص العالم من الرعب النووي. وفي هذا الإطار، فإننا نؤيد الجهود المبذولة لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر من أكثر المناطق حساسية في العالم.

نشهد في وقتنا الحاضر وبفضل مناخ التوافق السائد وانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب حركة قوية تجاه الأمن والسلم. وقد بدأ العالم يشعر الآن أن جو الوفاق والوئام هو خير سبيل لإقامة مجتمع دولي يسوده جو من الألفة والتعاون البناء والمنفعة المشتركة وهي انجازات تصب كلها في خير ورفاهية البشرية جمعاء.

واليوم، ونحن على أبواب الاحتفال بالذكرى الخمسينية لإنشاء الأمم المتحدة، نتطلع إلى أن تكون نتائج دورتنا هذه أكثر اتساقا مع مبدأ المشاركة والتضامن العالميين لكي تتمكن البشرية من تخفيض ومعالجة العلل التي لا تزال تقوض القرن العشرين، حتى يكون عالم القرن الحادي والعشرين عالما مفعما بالأمل والسلم والأمن للإنسان.. أي إنسان.. أينما كان فوق هذه المعمورة...

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو وزير خارجية بلغاريا، سعادة السيد ستانيسلاف داسكالوف، واعطيه الكلمة.

السيد داسكالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أتوجه بالنيابة عن وفد بلغاريا بالتهنئة إلى السيد امارا آيسي على انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. أود كذلك أن أتوجه بتقديري لسلفه السفير صمويل انسانالي، على براعته في ترؤس الدورة الثامنة والأربعون.

إن الاتجاهات والأحداث المختلفة والمتضاربة غالبا، تميز السنة الحالية، التي آذنت بنهاية الفصل العنصري في جنوب افريقيا، وتحقيق تقدم هام في عملية السلام في الشرق الأوسط والخطوات المتخذة باتجاه تسوية المشاكل في ايرلندا الشمالية. وشهدنا أيضا، مع ذلك، المأساة الإنسانية التي لا تصدق في رواندا وإراقة الدماء المستمرة في البوسنة؛ وبرزت بؤر توتر جديدة في بعض أنحاء العالم.

فما هي برأينا، معايير الحالة السياسية في العالم وفي أوروبا بصورة خاصة؟ فالجهود الرامية إلى بناء

عالم جديد على أساس فكرة تطوير نظام الأمن الجماعي المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة قد تلقت حافزا إضافيا. ويجري الآن ابتكار معايير عالمية لحقوق الإنسان وآليات دولية لضمانها. فمشاكل السكان والفقر والنظام الإيكولوجي العالمي تجري دراستها باهتمام متزايد. ويجري النظر في مفهوم التعاون المجدد للتنمية حيث ينظر إلى السلم والاقتصاد والبيئة والعدالة الاجتماعية بوصفها جوانب من التحرك نفسه صوب بناء عالم أفضل.

وفي الوقت ذاته، في أعقاب القضاء على التناقضات بين الشرق والغرب حدثت زعزعة - نأمل أن تكون وقتية - في استقرار بعض مناطق العالم. فازداد تواتر الأعمال الناجمة عن النزعة القومية العدوانية وكره الأجانب والعنف والإرهاب، وبات من الصعب السيطرة على الصراعات العديدة القائمة على التعصب القومي والإثني والديني. وهذا، في جملة أمور، أخل بالتوازن بين الجهود المبذولة لصون الأمن الدولي، والأنشطة المضطلع بها في المجال الاجتماعي والاقتصادي، في ظل خلفية يتفشى فيها الجوع والفقر وتفاقم المشاكل الاقتصادية والبيئية.

هذه المشاكل العالمية تركت بصماتها على العلاقات في أوروبا كما في أماكن أخرى. فمن ناحية، تفتحت امكانيات تاريخية جديدة للتعاون الواسع النطاق بين جميع الدول الأوروبية في سياق عملية الترويج لهوية أوروبية مشتركة. ومن ناحية أخرى بدأت تتبلور مصالح وسياسات وطنية جديدة وأخرى قديمة بعثت من جديد، وأخذت تتفاعل وفي الوقت نفسه تتعارض مع عمليات التكامل.

إن نهاية المواجهة الإيديولوجية والعسكرية على القارة العتيقة لم تؤد بعد إلى إزالة جميع الحواجز، فما زالت أوروبا منقسمة إلى مناطق تتفاوت في أمنها ورفاهها الاقتصادي. ومن المستصوب التغلب على هذا الانقسام لأن مشاكل المناطق الأقل أمنا يمكن أن تنتقل إلى المناطق التي تنعم بدرجة أكبر من الأمن.

وهناك اعتراف واسع بالبعد السياسي العالمي للتحول الجاري حاليا في وسط أوروبا وشرقها إلى الديمقراطية والاقتصاد السوقي. وعلى الرغم من التدني الخطير في مستويات المعيشة ومعدلات البطالة الآخذة في الارتفاع، فقد صوت الشعب البلغاري لصالح الانتقال. وعملية الإصلاح الموجه نحو الاقتصاد السوقي، التي بدأت قبل زهاء خمس سنوات، عملية لا رجعة فيها. وانتسابنا إلى الاتحاد الأوروبي لهو دليل على التوجه الأوروبي لسياسة بلدي، وتعبير عن الإرادة السياسية على التمسك بالقيم العالمية للديمقراطية. ونحن بصدد تكييف آليتنا الاقتصادية والاجتماعية والتجارية مع آليات الديمقراطيات الأوروبية، كما نشارك بنشاط في حوار سياسي مع الاتحاد الأوروبي. إن الإصلاحات الاقتصادية في بلغاريا تمضي قدما، وإن كانت أبطأ مما توقعنا.

وستسهم بلغاريا، بوصفها شريكة في مبادرة منظمة معاهدة شمال الأطلسي "شراكة من أجل السلام" ودولة لها مركز العضو المنتسب في الاتحاد الأوروبي، في تحسين التعاون بين المؤسسات الأوروبية - الأطلسية ومؤسسات الأمن الأوروبي، وهياكل الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعشية دورة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، التي ستعقد في بودابست في وقت لاحق من هذا العام، تثق بلغاريا بأن ممثلي البلدان الأوروبية رفيعي المستوى سيأتون بأفكار جديدة لتحسين وظائف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك التعاون مع الأمم المتحدة.

أما مجلس أوروبا - الذي هو من بين أقدم المنظمات الدولية في أوروبا - فقد كسب الاعتراف به بوصفه منظمة قادرة على الاستجابة على نحو كاف وسريع لتحديات عصرنا، بتشجيع الديمقراطية التعددية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

أما وأن بلغاريا تتولى الآن رئاسة لجنة وزراء مجلس أوروبا، فأود أن أشير بإيجاز إلى هذه الهيئة التي تضم الآن ٣٢ دولة عضوا، منها تسع دول انضمت منذ عام ١٩٨٩، وتسع أخرى تنخرط الآن في عملية الانضمام. وعلى امتداد سنين عديدة تطورت علاقة تعاون بين مجلس أوروبا ومؤسسات الأمم المتحدة، وبين المجلس وبعض الوكالات المتخصصة. وهذا التعاون أسفر عن نتائج ملموسة، وأصبح الآن ثلاثيا جمعه بين جهود مجلس أوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، فضلا عن تطوير نوع من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وفي هذه البيئة المعقدة والمترابطة يتعين على الأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة بغية أن تكون فعالة في صنع السلم وتطوير التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين البلدان. وفي هذا السياق، ترد آراء ومفاهيم هامة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام"، وفي تقريره عن الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح وفي خطته للتنمية.

إن بلغاريا تقدر عاليا دور الأمم المتحدة في حل المشاكل التي تتصل مباشرة بتعزيز الأمن الإقليمي

والدولي. ونحن نؤيد الحل السلمي والمنصف للصراعات في منطقة القفقاز وفي منطقة البحر الكاريبي وافريقيا وفي أماكن أخرى.

ويقلقنا بشكل خاص الصراع في البوسنة والهرسك الذي أصبح من أخطر التحديات التي تواجه الدول والمؤسسات الأوروبية، والعالم المتحضر بأسره، والمنظمات الدولية. وننادي بإنهاء الحرب ومعاناة السكان على الفور. أما الحل السياسي في البوسنة والهرسك فيجب أن يقوم على أساس احترام مصالح جميع الأطراف. ويتعين على جميع الأطراف أن تتحلى بالواقعية وروح التوفيق. ونرى أن قيام المشاركين في فريق الاتصال بعمل متضافر هو الشرط الأساسي الثاني للتوصل إلى حل دائم وعادل للصراع.

اسمحوا لي أن أعيد التأكيد مرة أخرى على موقف بلغاريا من أزمة يوغوسلافيا السابقة. إن بلدي لن يشارك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في أية أنشطة عسكرية في إقليم يوغوسلافيا السابقة - ولا حتى تحت علم الأمم المتحدة - وندعو دول البلقان الأخرى إلى أن تحذو حذونا. وينبغي أن تكون عبارة "ضبط النفس" هي الشعار الأول في منطقة البلقان. وستواصل بلغاريا اتباع سياسة بناءة ومتوازنة، ولن تنضم إلى أي تجمع أو آخر لبلدان البلقان. وهكذا ستحتفظ بدورها المحقق للاستقرار في المنطقة.

وتوافق بلغاريا على الرأي القائل بأنه لا يصح في الظروف الراهنة رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك، لأن هذا في رأينا سيزيد من تفاقم الصراع ويجعله عصيا على السيطرة.

ونرحب باتخاذ مجلس الأمن قراراته ٩٤١ (١٩٩٤) و ٩٤٢ (١٩٩٤) و ٩٤٣ (١٩٩٤) التي تعكس التطورات الحالية في المنطقة بطريقة متوازنة. نرجو أن يعقب تخفيف الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود اعتماد الطرف المعني سياسة مسؤولة تؤدي إلى تحسين تطبيع الحالة في المنطقة. ونناشد قيادة صربيا والجبل الأسود قبول التسوية السلمية المقترحة، والتصرف وفقا لمعايير السلوك المتحضر.

وهناك مشكلة هامة أخرى تتصل اتصالا مباشرا بالأزمة في يوغوسلافيا السابقة هي مشكلة تقاسم الأعباء المنصف، لا في تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن فحسب، بل أيضا في التغلب على أثرها الضار على اقتصادات بلدان أخرى. فقرار التقيد الصارم بالجزاءات لم يكن قرارا سهلا علينا. لقد اشتركنا في الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود - وهي جزاءات أذنت بها الأمم المتحدة - اقتناعا منا بأنها إحدى الوسائل السلمية التي يمكن أن يسهم بها المجتمع الدولي في إيجاد حل للصراع. إلا أن هذه الجزاءات سببت لبلدي خسائر كبيرة، مباشرة وغير مباشرة. وفي ثلاث مناسبات منذ عام ١٩٩١، ونتيجة للجزاءات المفروضة على العراق وليبيا وصربيا والجبل الأسود، طلبت بلغاريا إجراء مشاورات مع مجلس الأمن بخصوص مشاكلها الاقتصادية الخاصة. واسمحوا لي أن أوضح أن الآثار الضارة للجزاءات تأتي في وقت تحدث فيه تحولات اقتصادية كبرى. وهي تسبب خلل خطيرا في التجارة، ومن ثم تحدث أثرا سلبيا ملحوظا على الاقتصاد، مضرة في المقام الأول بالقطاع الخاص الناشئ حديثا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بلانديو كانتو (الجمهورية الدومينيكية).

في الوقت الذي نعيد فيه توجيه تجارتنا الخارجية في إطار سياسة التكامل الأوروبي، قطع تنفيذ الجزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) طرق تجارتنا العادية الى الأسواق الأوروبية. ذلك أن انعدام معابر النقل البديلة الكافية يجعل أنشطتنا التصديرية أقل قدرة على المنافسة، بل مستحيلة في بعض الأحيان.

وهذه الجزاءات أبعد من أن تكون المصدر الوحيد لمشاكلنا وللصعوبات التي نواجهها، ولكن لها على وجه التحديد أثر سلبي كبير على الوضع السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي الشامل في بلادي. وأنا أقول إن عبء الجزاءات يفوق طاقة الاحتمال الاقتصادي والاجتماعي المعقولة في بلغاريا، آخذين في الحسبان الافتقار الى المساعدات المالية والاقتصادية والتجارية الكافية. وهناك حاجة ملحة الى اتخاذ تدابير عاجلة للتغلب على جميع تلك الآثار السلبية. وبلغاريا ترحب بمشاركة أكثر نشاطا من جانب المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة النمو في مجالات مثل تمويل المشاريع لتحسين البنية الأساسية للنقل في البلاد، بوصفها جزءا من الشبكة البديلة للطرق ، والسكك الحديدية وسلسلة المواصلات في أوروبا. ويمكن أن يتمثل تدبير آخر في توفير فرص أفضل لوصول السلع والخدمات البلغارية الى الأسواق. ونأمل كذلك أن تولي لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٧٤٢ (١٩٩١) اعتبارا ملائما وحسن التوقيت للطلبات المقدمة من الشركات البلغارية، وخصوصا الطلبات المتعلقة بتوفير المعونة الانسانية للأقلية

البلغارية في صربيا الشرقية، التي يهمنا وضعها بشكل أساسي.

وقد أبدت الأمم المتحدة تفهما كبيرا للصعوبات التي نواجهها، وقدمت لنا الدعم المعنوي. وأود أن اشير الى اتخاذ الجمعية العامة بتوافق الآراء للقرار ٢١٠/٤٨، الذي بادرت بلغاريا الى تقديمه وشارك عدد من البلدان في تقديمه. ونحن نتطلع الآن الى إجراء مناقشات بناءة حول تقرير الأمين العام عن هذا القرار. فهذا من شأنه أن يؤدي الى موافقة الجمعية العامة على توصيات اخرى باتخاذ خطوات عملية ترمي الى مساعدة بلدان اخرى لتخفيف حدة مشاكلها الاقتصادية الخاصة.

وترى بلغاريا أن تراعى اثناء عملية إعادة هيكلة الأمم المتحدة، الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة في العالم، فضلا عن المشاكل المحددة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال الى الاقتصاد السوقي وللدول الصغيرة، مع المراعاة، في الوقت نفسه، لمبادئ القانون الدولي والمساواة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وسيسهم تحسين التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام، علاوة على إعادة هيكلة هيئات الأمم المتحدة الرئيسية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، في تعزيز دور الأمم المتحدة لتحقيق التوازن الضروري بين الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز التنمية المستدامة وحماية حقوق الانسان.

وتتابع بلغاريا باهتمام بالغ المناقشة الجارية حول موضوع التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه مع المحافظة على فعاليته. وبلادي مستعدة للمشاركة النشطة في البحث عن قرارات تصدر بتوافق الآراء في هذا الشأن.

ونعتقد أن عمل مجلس الأمن سيكون أكثر فعالية، اذا اخذت في الاعتبار، أثناء عملية اتخاذ القرار بشأن القضايا الاقليمية، مواقف البلدان المجاورة والدول المعنية، ومواقف المنظمات الاقليمية المعنية كذلك. وهذا أمر له أهمية خاصة في الحالات التي ينظر فيها مجلس الأمن في فرض الجزاءات الاقتصادية. ومن المفيد أن يجري مسبقا إعداد وفحص تقييم دقيق للآثار السلبية التي يمكن أن تلحقها الجزاءات على اقتصادات البلدان المجاورة.

ويحتاج الأمر كذلك الى مزيد من الوضوح في مجال الأنشطة التي تضطلع بها لجان الجزاءات. ومن ثم نقترح أن تكون اجتماعاتها مفتوحة أمام مشاركة الدول المعنية. ويمكن لرئيس كل منها كذلك أن يصدر بيانات موجزة بعد كل اجتماع لإبلاغ الدول بالقرارات التي اتخذت.

ويتعين اشراك الدول الراغبة في تقديم قوات لعمليات حفظ السلم في مداولات مجلس الأمن المتعلقة بهذه العمليات. وبالاضافة الى هذا، يتعين اختفاء الطابع المؤسسي على التقليد المستحدث مؤخرا، تقليد عقد اجتماعات عادية لرؤساء العمليات الجارية، وللدول الأعضاء في مجلس الأمن وممثلي الدول الاخرى المعنية، وخصوصا في الحالات التي ينظر فيها مجلس الأمن في ولاية وتكوين وجنسية القوات المشتركة في اي عملية معينة لحفظ السلم.

وبلغاريا تؤيد جهود المجتمع الدولي الرامية الى منع انتشار أسلحة التدمير الشامل والقضاء عليها. وفي المؤتمر المقبل لاستعراض وتمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سنؤيد التمديد غير المحدود وغير المشروط للمعاهدة. ويسعدنا أن نعلن أن بلغاريا صدقت هذا العام على اتفاقية عام ١٩٩٣ لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة. وستستمر جمهورية بلغاريا في مساندة المبادرات الاقليمية والعالمية بشأن نزع الأسلحة التقليدية وتحديد الأسلحة.

وفي عالم اليوم لا يمكننا الفصل بين السلم والأمن، والديمقراطية والتنمية المستدامة. ومن ثم نؤيد تعزيز دور الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي.

إن زيادة تحرير التجارة العالمية عامل هام في مجال التنمية. والنتيجة المثمرة التي أسفرت عنها جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف تفتح آفاقا مؤاتية لتوسيع نطاق تحرير التجارة العالمية، وتحقيق النمو الثابت لها. وستكون منظمة التجارة العالمية على جانب عظيم من الأهمية للأداء الكفء لنظام التجارة العالمية لصالح جميع البلدان. ونتوقع أن تكون بلغاريا قادرة على وضع المفاوضات في صيغتها النهائية فيما يتعلق بالوصول الى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")، بما في ذلك نتائج جولة اوروغواي، وذلك في إطار زمني يتيح لنا أن نصبح عضوا في ميثاق منظمة التجارة العالمية.

وتهتم بلغاريا باتخاذ جميع الخطوات الممكنة الرامية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التنمية المستدامة وللتعاون الاقليمي دور كبير في هذا الصدد. ونأمل في أن يسهم مؤتمر وزراء البيئة للبلـــدان

الأوروبية، الذي سيعقد في صوفيا في عام ١٩٩٥، في تعزيز الاتجاه الايجابي للوصول الى حل لمشاكل البيئة الإقليمية.

إن تعزيز وحماية حقوق الانسان والتعاون في المجال الإنساني يتمتعان على وجه الخصوص بمكانة هامة في سياسة بلغاريا الداخلية والخارجية.

ونحن نؤيد تقوية وتعزيز آليات الرصد التابعة للأمم المتحدة في ميدان حقوق الانسان وإنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان وزيادة وعي الجمهور بشان حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم وأنشطة المنظمات غير الحكومية. ومن المتوقع أن تعطي القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجينغ قوة دفع رئيسية لتطوير وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية.

وسنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة ونحن ننتظر هذه المناسبة بمشاعر المسؤولية والأمل. وإني على ثقة من أن جهود المجتمع الدولي لبناء نظام أمن عالمي جديد يستند الى الصون الفعال للسلم والاستقرار العالميين ومراعاة حقوق الانسان والترويج لمبادئ اقتصاد السوق والقيم الديمقراطية العالمية، تسود مستقبل المنظمة العالمية. وإن بلغاريا مستعدة للاسهام في تحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة والتعاون الخارجي في لكسمبرغ ، سعادة السيد جاك بوس.

السيد بوس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أرجو أن تسمحوا لي بالاعراب عن أعمق مشاعر السرور في مناسبة انتخاب السيد امارا ايسي لرئاسة الجمعية العامة هذا العام. ويعبر هذا عن تقدير مستحق لبلدكم كوت ديفوار الذي يقدره المجتمع الدولي تمام التقدير.

وقد أشار زميلي الالماني الموقر، السيد كلاوس كنكل، عندما تكلم باسم الاتحاد الاوروبي، الى الدور الذي يعتزم الاتحاد القيام به في مجالات العلاقات الدولية ووصف مواقفه بشأن المسائل السياسية الرئيسية. ويشارك بلدي في هذه المواقف مشاركة تامة. ولذلك، ستقتصر ملاحظاتي على بعض النقاط المتصلة بتأدية منظمتنا لوظيفتها.

ولقد شهدنا على مدار الأعوام القليلة الماضية، نهاية الحرب الباردة واضطرابات بعيدة المدى في المجال الدولي. وكان لهذه التغيرات آثار هامة ودائمة على الكثير من الشعوب وعلى سكان عدة دول عاشت في ظل أشكال شمولية من الحكم وانتزعت الآن حرية ممارسة حقوقها الأساسية، كما كان لها أثرها على شعوب تحررت من القيود التي فرضتها عليها المنافسة بين الدولتين العظميين، التي مكنت النظم الدكتاتورية والقمعية من العمل في حصانة تامة من أي عقوبة في كل المجتمع الدولي، الذي لم يعد مضطرا على الحياة في خوف من الحريق النووي في جميع أنحاء المعمورة.

وحققت الديمقراطية تقدما تاريخيا. وستعاد الديمقراطية الى هايتي. وفي الشرق الأوسط تحرز عملية السلم تقدما. أما الفصل العنصري في جنوب أفريقيا فقد أزيل نهائيا. وتشارك في هذا النصر اللامع منظمتنا التي حاربت الفصل العنصري دون هوادة. ولنفكر مليا في الدرس الهائل في الشجاعة السياسية والتسامح والتوفيق وهو الدرس الذي لقننا اياه الرئيسان مانديلا ودي كليرك.

غير أن وجوه التقدم هذه يقابلها ظهور مناطق للتوتر في أنحاء العالم، لم يعد يخفيها هيكل الاستقطاب الثنائي وهذا التوتر يزداد حدة الآن. وقد انقضت ثلاثة أعوام حتى الآن على الحرب التي لا تزال مستعرة في يوغوسلافيا السابقة والتي يتزايد فيها عدد القتلى وحالات المعاناة والتدمير. وفي رواندا، شهدنا انطلاق البربرية التي أودت في بضعة أشهر بحياة مئات الآلف من المدنيين وسببت مشكلة لاجئين ذات أبعاد استثنائية. وبالمثل هناك مناطق في جهات اخرى - في أفريقيا والقفقاز وآسيا الوسطى - تواجه أنواعا جديدة من الصراعات، الناتجة عن تفكك الدول وانبعاث المشاعر الحادة القومية والاثنية والدينية.

ولم يحدث من قبل أن وجدت الأمم المتحدة نفسها في مركز السياسة العالمية بهذه الدرجة. وتجد الأمم المتحدة نفسها حاليا مضطرة الى مواجهة تحديات جديدة تماما فهي تواجه عددا متزايدا دوما من الطلبات والبعثات المعقدة على نحو متزايد. إنني أشيد باخلاص أميننا العام الذي يكرس طاقاته للمهمة الصعبة المتمثلة في تكييف المنظمة مع بيئة دولية جديدة وتعزيزها حتى تتمكن من الوفاء بمهامها الجديدة. وأود الاعراب عن التقدير لقوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة التي تدخلت في الفترة الأخيرة في عدد من

الصراعات المؤثرة. وقد اسهمت هذه القوات أحيانا بطريقة حاسمة في حماية السكان المدنيين ومنع انتشار الصراعات وتسهيل عملية التحول الى الديمقراطية. وضحى عدد من أفرادها بأرواحهم في عمليات كانت أحيانا كثيرة بالغة الخطورة.

وكانت زيادة عمليات حفظ السلم تجسيدا لذلك. ففي الأعوام الخمسة الأخيرة، قامت المنظمة بعمليات لحفظ السلم تزيد على ما نفذ منها خلال الاربعين عاما السابقة عليها. وبالاضافة الى ذلك، تمضي المنظمة حاليا بأنشطة تفوق كثيرا مفاهيم حفظ السلم التقليدية التي تعودنا عليها. والواقع، أن معظم الصراعات الأخيرة نشأت لا بين دول ولكن داخل دول، ولم يتوقع الميثاق هذه الحالات. ولذلك ينبغي أن نبحث في الظروف التي ينبغي للأمم المتحدة فيها التدخل في هذه الحالات، ونتساءل عما اذا كانت تملك الموارد والوسائل اللازمة للقيام ببعثات جديدة. وتوفر وثيقة "خطة للسلام" اطارا لتطوير منظمتنا مستقبلا في ميدان حفظ السلم هذا. وقد استخدم مجلس الأمن والجمعية العامة، بطريقة بناءة، عددا من الافكار التي طرحها الأمين العام. ولكن التجربة الأخيرة أوضحت، على نحو محدد أحيانا، انه يوجد في أحيان كثيرة قصور شديد في الطريقة التي تدير بها الأمم المتحدة هذه العمليات العسكرية. لم يعد من الممكن تقرير القيام بعميات رئيسية بطريقة عفوية؛ وتحتاج الأمم المتحدة، في مجال حفظ السلم، الى تعزيز طاقاتها التنظيمية والادارية والتخطيطية. ويجب أن تكون قادرة على الاعتماد على هيكل دائم للقيادة العليا يستطيع، في وقت واحد، ادارة عدة عمليات واسعة النطاق ومتعددة الأبعاد على أن يملك وسائل كافية لتجهيز والتنسيق في مجال المعلومات.

وتتضمن الادارة الفعالة للأزمات القدرة على الاستجابة بسرعة. وذلك هو السبب في استصواب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على نقل الافراد اللازمين والمعدات الضرورية الى ساحة العمليات بسرعة. وهناك أمثلة عديدة جدا، في الماضي القريب، اضطر فيها الأمين العام الى تأخير العمليات التي وافق عليها مجلس الأمن بسبب نقص الأفراد أو المعدات. ويتضمن هذا ايضا أنه ينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، الإسهام بقوات حفظ السلم اللازمة للبعثات المقبلة وأن نكون في حالة تسمح لنا بوضعها بسرعة تحت تصرف الأمم المتحدة. ولا يمكن لها أن تقتصر على العسكريين، ولكن ينبغي أن تشمل المدنيين ايضا، من الشرطة وحتى مراقبي الانتخابات. فالواقع أن عمليات حفظ السلم تستلزم توفر مهارات عديدة، بما في ذلك القدرة على التدخل بين الأطراف المتعارضة والحساسية إزاء الخصائص الثقافية، والقدرة على القيام بمهمة الوساطة. ولذلك ينبغي أن يهيأ الأفراد الذين يطلب منهم التدخل في هذه الأحوال المعقدة والصعبة والخطيرة، ويدربوا على الوجه اللائق. ويشكل التدريب الموحد والتمارين المشتركة العنصر الرئيسي في الاندماج الفعال لمختلف الوحدات العسكرية الوطنية في عملية متعددة الجنسيات.

وأخيرا، تقوم الحاجة إلى تدعيم بالغ لاحتياطات الأمن لأصحاب الخوذ الزرق.

إن الأمم المتحدة، وقد ألجئت إلى آخر ما في قدراتها المالية والتنظيمية، ستحتاج بشكل متزايد إلى الاتكال على المنظمات والهياكل الاقليمية من أجل القيام بعمليات حفظ السلم هذه. وينص الميثاق على التعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات، وقد تم تطوير هذا التعاون، على سبيل المثال، في يوغوسلافيا السابقة، وفي الصومال وفي القفقاس. وينبغي مواصلة العمل على تدعيمه.

والأمم المتحدة وحدها لديها الشرعية الدولية لتقرير ما إذا كانت تستخدم القوة أو تفرض تدابير إنقاذ السلم. إلا أن أنشطة المنظمات الاقليمية في مجال حفظ السلم والدبلوماسية الوقائية قد تكون لها ميزة تخفيف جانب من عبء العمل عن كاهل الأمم المتحدة. وتستطيع تلك المنظمات، التي كثيرا ما يكون لديها فهم أفضل للنزاعات القائمة في منطقتها، أن تتصرف بقدر أكبر من الفاعلية.

وفيما يتعلق بالقارة الأوروبية، ينبغي للأمم المتحدة أن تكثف تعاونها مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، على أن تأخذ في اعتبارها صلاحيات كل هيئة منها.

هل يخول القانون الدولي للأمم المتحدة أن تتدخل فيما يخص بلدا ما؟ ألا يؤكد الميثاق على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وإنني لأرحب بكون المجتمع الدولي ظل يعالج ردحا من الزمن ذلك المبدأ بطريقة أكثر مرونة. ولا ينبغي استخدام هذا المبدأ بعد الآن كساتر لانتهاكات حقوق الانسان الفاضحة والواسعة النطاق وهذا ماحدث في العراق في ١٩٩١ عندما هرع المجتمع الدولي إلى مساعدة الأكراد الذين قمعهم صدام حسين بقسوة، أو مرة ثانية في الصومال في ١٩٩٢ حينما كانت المهمة حماية المساعدات الانسانية المقدمة إلى اناس تهددهم المجاعة. وفي كلتا المناسبتين، اضطلع المجتمع الدولي

بشجاعة بواجبه في مد يد المساعدة، وإن كان يصح القول إنه لا يزال يتعين ايجاد حل سياسي في الصومال.

فهل أبدى المجتمع الدولي تصميما مماثلا عندما اقترفت في الربيع الماضي أعمال إبادة جماعية فعلية في رواندا، وخاصة عندما أصبحت جماعات التوتسي هدفا لأعمال إبادة متعمدة اضطلع بها مسؤولون من جماعات الهوتو؟

لقد قررت الأمم المتحدة، بعد أن ترددت للحظة، أن تعيد تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من أجل تقديم الحماية للسكان المهددين بالخطر. إلا أن نداء الأمين العام لم يجد آذانا صاغية. إن ما قامت به في نهاية الأمر فرنسا والأفريقيون - الذين أشيد بهم على ذلك - نجح على الأقل في كبح جماح هذه الآلة الجهنمية. وانني آمل على أي حال بأن تنشأ المحكمة الدولية دونما تأخير لتقديم أولئك المسؤولين عن هذه الجريمة إلى المحاكمة أمام البشرية.

وفي عصر الترابط الحالي، لا يمكن النزول بالجهود المبذولة لصون السلم والأمن على نحو جماعي إلى مجرد القيام بعمليات حفظ السلم، وإنما لابد لها بالضرورة من أن تأخذ في اعتبارها العوامل الاقتصادية والاجتماعية. فالمجاعة، وقصور التنمية، وتدفق اللاجئين، واكتظاظ السكان، والتدهور البيئي، وتعاطي المخدرات، وأخيرا انتشار أسلحة الدمار المشامل، تعتبر كلها تهديدات جسيمة لتوازننا العالمي، ومن ثم للسلم العالمي.

وفي المجال الاقتصادي أيضا، يعتمد أمننا على أمن الآخرين. ففي جميع القطاعات التي تثير الانشغال، سواء كنا نعالج مشاكل عسكرية أو تجارية أو بيئية أو صحية، لا تستطيع أي دولة أن تعزل نفسها عن الدول الأخرى. فنحن نتأثر جميعا بما يحدث خلف حدودنا، بمثل ما يكون لأعمالنا التي نقوم بها داخل حدودنا عواقبها حتما على المجتمع الدولي بأسره.

إن أمننا أصبح غير قابل للتجزئة بشكل متزايد. ولا يمكن أن نتغافل عن الصلات القائمة بين التنمية، والنمو الاقتصادي، وحماية البيئة والحركات السكانية. فإذا ما تدهورت الحالة في أي مجال منها فمن الممكن أن يتزعزع استقرار الكل.

والأمم المتحدة، ولديها ولاية عالمية في الأمور السياسية والاقتصادية والثقافية، هي المحفل المثالي الذي يضطلع فيه بالسعي من أجل التنمية الدائمة التي تتوافق مع المحافظة على التوازن البيئي ومع احتياجات التنمية الاجتماعية.

وانا نعرب عن ارتياحنا لقيام الأمين العام مؤخرا باصدار «خطة للتنمية» التي تعتبر ملحقا «لخطة للسلم» التي قدمها من قبل.

ونرجو أن ننجح أثناء هذه الدورة في تحديد قطاعات الأولوية التي ينبغي أن نضطلع فيها باصلاحات متعمقة.

يحتاج تعزيز التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى عناية أكبر إذا ما رغبنا في التغلب على التهديدات الطويلة الأجل الموجهة للأمن الدولي. ولابد لنا من اعطاء منظمتنا الأدوات الضرورية لتدعيم التعاون الدولي، في حين تبذل الحكومات الوطنية جهودا للتغلب على المشاكل المتزايدة التعقيد المتصلة بالتنمية.

إن رؤيتنا للمستقبل لا يمكن أن تقبل بالمرة بوجود الفقر والعوز في أجزاء كثيرة جدا من العالم، حيث يحرم السكان من حقهم الأساسي في الغذاء والتعليم، بل ويحرمون حتى من المياة والصحة ومن وجود سقف فوق رؤوسهم. إن حكومة لكسمبرغ، رغبة منها في الاسهام في التضامن الدولي الذي تمس الحاجة إليه، تعهدت بأن تضاعف بحلول عام ٢٠٠٠ النسبة المئوية المخصصة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية بحيث تبلغ نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة.

وإن «خطة للبشرية»، إذا جاز لي أن استخدم تعبيرات أميننا العام، تعد التحدي الحقيقي الذي تواجهه الأمم المتحدة في نهاية القرن العشرين. ومن ريو إلى القاهرة، مرورا بفيينا وكوبنهاغن وبيجينغ، تقدم المؤتمرات الدولية الرئيسية اجابات عالمية على هذه الأسئلة العالمية. والجنس البشري، والتنمية البشرية والالتزام بالجماعة البشرية في القلب من تلك الشواغل، سواء كنا نتحدث عن قمة الأرض أو المؤتمر العالمي لحقوق الانسان أو المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو القمة العالمية للتنمية الاجتماعية أو المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتحسين مركز المرأة وتيسير حصول المرأة بصفة عامة على التعليم والصحة من بين العناصر الرئيسية لنجاح هذا المسعى الهائل.

لا يزال الملايين من الناس في أنحاء كثيرة من العالم يسقطون ضحايا للانتهاكات الفاضحة لحقوقهم الانسانية. وقد أعاد مؤتمر فيينا التأكيد على الصلاحية العالمية لتلك الحقوق.

إن ما حدث في الدورة الماضية للجمعية العامة من إنشاء مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان ينبغي أن يشجع على المزيد من الاحترام لتلك

المبادئ. بيد أن التعهدات المقطوعة لا تكون لها قيمة إلا إذا ترجمت إلى أعمال ملموسة. لذلك لابد لنا من أن نكفل أن يكون لدى الأمم المتحدة الدعم والوسائل اللازمة في هذا المجال لتنفيذ برنامج عملها. ولابد لنا من اتخاذ الإجراءات الضرورية لزيادة الموارد وتدعيم تشغيل مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان، علاوة على مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان.

كما أن المنظمات غير الحكومية تعتبر الآن، من خلال أعمالها، جزءا من الضمير الدولي، بما في ذلك ضميره فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان. وهكذا، ينبغي لمنظمتنا ولجميع الدول الأعضاء فيها أن تقر بأهمية الدور الذي تقوم به تلك المنظمات، وأن تيسره.

ومع اقترابنا من الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة، أخذت منظمتنا تضطلع بسلسلة من المفاوضات بغية تنقيح طرائق عملها. وقد استمر العمل الرامي إلى ادخال الاصلاحات الضرورية لمجلس الأمن طوال السنة الماضية. وسيكون من الضروري أن نثابر على البحث عن حل يوفق ما بين الحاجة إلى تشكيل أكثر توازنا وبين الحرص على التشغيل الفعال.

من الحتمي أيضا تحسين أساليب عمل المجلس وضمان المزيد من الشفافية في أعماله وزيادة الاتصالات بأعضاء الجمعية العامة. فأعضاء الجمعية رغم عدم مشاركتهم في أعمال المجلس، ملزمون بقراراته ويطلب منهم بشكل متكرر تطبيق جزاءات أو توفير الموارد المالية أو الأفراد لتنفيذ عمليات حفظ السلام.

إن الأمانة العامة جهاز أساسي في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تتوافر لديها الوسائل اللازمة للاضطلاع بالأعمال المبتكرة التي تقوم بها بنشاط وشجاعة مع ذلك، يتعين علينا في الوقت ذاته أن نحارب تكاثر المؤسسات، نظرا لأن ذلك يستنزف الموارد المحدودة لمنظمتنا ويقلل من فعالية جهودها.

في هذه الفترة التي تتسم بضيق الموارد يضحى من الحتمي أيضا أن تتناول الدول الأعضاء على نحو جاد مسألة الادارة الفعالة. فالانضباط الصارم للميزانية أمر ضروري، ويجب ألا تبدد هذه الموارد بعد اليوم في عمليات ذات أهداف غير محددة تحديدا سليما. وفي هذا الصدد، نرحب بشتى الخطوات التي اتخذها الأمين العام بغية تحقيق استخدام أفضل للموارد المتاحة للمنظمة وإنشاء نظام تفتيش مالي أكثر صرامة.

يعتمد نجاح منظمتنا في النهاية على كيفية اضطلاع كل دولة بمسؤولياتها بمقتضى الميثاق وهذه المسؤوليات تتضمن مسؤوليات مالية. وإن واجب التضامن الملزم لكل الدول الأعضاء في منظمتنا يجب أن يدفعها إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالميزانية بالكامل وفي موعدها.

إن منظمتنا، وهي المحفل الوحيد الذي يضم كل دول العالم تقريبا، بحاجة إلى التزام أعضائها. وهي بحاجة إلى قرارات صادرة عن تفكير سليم متأن، وهي تحتاج إلى تدابير لمتابعة ملائمة. وبهذه الطريقة وحدها سنتمكن من أن نسهم على نحو مفيد في توجيه جهودنا الدولية صوب تحقيق هدفنا المشترك ألا وهو جعل كوكبنا مكانا يمكن أن يسوده السلم والأمن والمزيد من الرخاء لكل شعوب العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الخارجية لولايات ميكرونيزيا الموحدة الأونرابل السيد رسيو موسيس.

السيد موسيس (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب هذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وأود أولا أن أهنئ السيد أمارا ايسي على انتخابه للرئاسة، وأن أشير إلى أن خبرته تجعل منه اختيارا ممتازا للقيادة القديرة لهذا الجهاز وللتصدي للتحديات المقبلة كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ - باسم حكومتي - الرئيس السابق فخامة السيد صمويل انسانالي، وأعرب له عن تقديرنا لاسهاماته. كما أتوجه بنفس التقدير إلى الأمين العام السيد بطرس غالي، لقيادته القوية الفعالة ذات الأثر البالغ في نجاح العمل الذي أنجزته هذه المنظمة.

نشير بأسى بالغ إلى الانفجار البركاني الرهيب في بابوا غينيا الجديدة. ونعرب عن الأمل في أن تتخذ هذه المنظمة ودولها الأعضاء كل التدابير اللازمة للمساعدة في التخفيف من المعاناة والدمار اللذين سببتهما هذه المأساة. كما نعرب عن تعاطفنا مع شعب وحكومة جمهورية استونيا في محنته الأخيرة وما مني به ذلك البلد من خسائر في الأرواح.

ننضم إلى أعضاء هذه الجمعية الآخرين في الترحيب بحرارة بجنوب افريقيا الجديدة هنا وقد كان نضالها طويلا شاقا مؤلما. وميكرونيزيا حكومة وشعبا تشاطر حكومة جنوب افريقيا وشعبها البهجة بتحقيق هدفهما.

وترحب حكومة بلادي بالخطوات التاريخية التي اتخذت صوب اقرار السلم في الشرق الأوسط، وتعرب عن تأييدها للمفاوضات الثنائية الجارية بين الأطراف في تلك المنطقة. وفي ضوء هذه التطورات الايجابية

في عملية السلم، يتعين على الجمعية العامة أن تظهر بجلاء هذه الحقيقة الجديدة في سباق هذه الدورة التاسعة والأربعين، وأن تهيئ بيئة مفضية إلى مزيد من الحوار بين الأطراف.

نجتمع في وقت من تاريخنا تمتزج فيه الأرضيات الجديدة للتعاون بأبعاد متزايدة للتضامن. وهذا من حسن الحظ، لأننا نواجه أيضا تحديات ملحة لمستقبل كوكبنا. ومن وجهة نظر دولة نامية صغيرة، نحن نأتي إلى هذه الجمعية بشواغل ملحة تجاه قضايا مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة والنفايات النووية والكوارث الطبيعية.

ترتبط بكل هذه الشواغل مسألة حقوق الانسان. فالطريق من فيينا، حيث التقى المجتمع العالمي على بعد بضعة مئات فقط من الأميال من البوسنة التي يجري فيها «التطهير العرقي» وتكلم عن التحسينات في ميدان حقوق الانسان، وضعت عليه علامات مرور جديدة تقودنا في الاتجاه الصحيح ألا وهي: إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، وانتخاب السفير خوسيه ايالا لاسو لتولي هذا المنصب. إلا أن المنظر الطبيعي على جانبي الطريق لا يختلف كثيرا عما كان عليه منذ سنوات عديدة سابقة على ذلك. واليوم يبدو أن الفظائع وانتهاكات حقوق الانسان المرتكبة في البوسنة طغت عليها الفظائع وانتهاكات حقوق الانسان المرتكبة في مناطق مثل رواندا وهايتي وأجزاء أخرى من عالمنا. وعلى هذه الجمعية أن تواصل تكريس اهتمامها ومواردها لحقوق الانسان.

قبل بضعة أسابيع في بريسبن باستراليا، عقد رؤساء حكوماتنا نحن دول المحيط الهادئ الـ ١٥، بما فيها ولايات ميكرونيزيا الموحدة، المؤتمر السنوي لمحفل جنوب المحيط الهادئ. وقد ناقش القادة - على غرار ما يقومون به كل عام - الأمور ذات الاهتمام المشترك داخل منظمتنا وأعربوا عن توافق الآراء في البيان الذي سبق أن قدم إلى هذه الجمعية وأصبح وثيقة من وثائقها الرسمية. وقد انضمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى الآراء التي أعرب عنها في ذلك البيان، وسنهتدي به في العديد من أعمالنا هنا في الأشهر القادمة.

كما قرر محفل جنوب المحيط الهادئ، في اجتماعه الأخير في بريسبن، أن يسعى إلى الحصول على مركز مراقب في الأمم المتحدة، خلال هذه الدورة التاسعة والأربعين. وبحصول المحفل آنف الذكر على مركز المراقب في الأمم المتحدة، فإنه سينكب على دراسة الأهمية المتزايدة التي تولى لدور المنظمات الاقليمية والاسهامات التي يمكن أن تقومها صوب تحقيق أهداف الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن المحفل، بوصفه مراقبا، يستطيع زيادة فاعلية عمل منطقتنا بشأن قضايا ذات أهمية حاسمة مثل تغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتنفيذ الفعال لنتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

من الشواغل الرئيسية القديمة العهد بالنسبة لحكومتنا شاغل يتشاطره أعضاء المحفل وهو إجراء التجارب على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل داخل منطقتنا. وقد شعرنا بالارتياح إزاء استمرار فرنسا والولايات المتحدة في وقف التجارب النووية، ولكننا مازلنا نشعر بالانشغال العميق من الآثار المحتملة التي قد تنجم عن إصرار الصين على المضي في برنامجها. ولن نتنفس الصعداء الى أن يصبح وقف جميع التجارب دائميا، وتحقيقا لهذه الغاية نأمل أن يحرز تقدم سريع صوب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلى الرغم من شواغلنا المعرب عنها في العديد من المحافل الدولية أثناء السنوات الأخيرة، فإن اتساع منطقة المحيط الهادئ وخلوها الظاهري ما برحا يجعلانها موقعا مغريا للأنشطة غير المؤاتية بيئيا. وفي معظم الأحيان، عندما نحاول بصفتنا بلدانا جزرية وقف نقل المواد السامة المشعة والخطيرة عبر مياهنا، لا تلقى أصواتنا آذانا صاغية. وكما لو أن المخاطر الناجمة عن هذا النقل ليست سيئة بما فيه الكفاية، فإننا نواجه اليوم احتمالا مرفوضا بصفة أكبر، وهو أن تصبح منطقتنا مكانا دائما للتخلص من النفايات النووية للعالم. وأود أن أؤكد هنا على أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة مازالت وستظل تعارض معارضة قاطعة استخدام منطقتنا من جانب البلدان غير المستعدة لتخزين نفاياتها داخل حدودها. وكجزء من تفانينا لإيجاد وسائل أكثر فعالية لمنع حدوث هذه الاعتداءات الأثيمة، تشرفت ولايات ميكرونيزيا الموحدة برئاسة المفاوضات الجارية في إطار مجموعة المحفل بغية إبرام معاهدة إقليمية تحظر نقل جميع النفايات الخطيرة عبر الحدود الوطنية.

وعن طريق هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات الملائمة، عقدنا العزم على كفالة أن يعامل بقية المجتمع العالمي منطقة المحيط الهادئ بنفس القدر من الاهتمام بصحة ورفاه شعوبنا وبيئتها على المدى الطويل.

نرحب بالتقرير الجديد للأمين العام عن "خطة للتنمية". وتؤيد حكومتي تمام التأييد الدعوة الى إعادة تقييم دور الأمم المتحدة في التنمية. وإذ تقترب الأمم المتحدة من عيدها الخمسين، فإن جدول أعمالها العالمي يجب أن يصاغ من جديد ليكون أكثر شمولا وتركيزا. إن الافتقار الحالي الى التنسيق بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة يجب تصحيحه لمزامنة وضع سياسة إنمائية شاملة.

لقد وفرت نهاية الحرب الباردة للأمم المتحدة فرصة طال انتظارها لتوجيه انتباهها صوب التنمية. ولكن التكلفة المرافقة لعمليات حفظ السلام الموسعة حول العالم تستأثر بالموارد القليلة في الوقت الذي تتزايد فيه أهمية دور الأمم المتحدة في التنمية بالنسبة للعديد من الدول. وهناك اتجاه يجب أن تدرسه الأمم المتحدة بعناية بالغة بغية إيجاد التوازن الملائم فيما بين جميع مسؤولياتها بموجب الميثاق.

إن انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مؤخرا في القاهرة شاهد على المشاكل العالمية المرتبطة بنمونا السكاني السريع. وإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يواجهان حاجة ملحة الى إعادة توجيه الموارد لمعالجة النمو السكاني واستخدام الموارد المستدامة. إن سكان العالم يتكاثرون أسرع من أي وقت مضى بعدد إضافي يقدر بـ ٩٥ مليون نسمة كل عام. وهذا المعدل الذي لم يسبق له مثيل للنمو السكاني سيؤثر تأثيرا عميقا على بيئتنا. وخطة العمل الخاصة بالسكان والتنمية المستدامة لها آثار واضحة على التغير المناخي. ي أيضاوأود أن أوضح أنه على الرغم من أن معدل النمو السكاني في العالم الصناعي أبطأ، فإن هذه البلدان ما زالت تضيف تكلفة غير متناسبة على البيئة لأن قاطني البلدان الصناعية يضيفون الى الغلاف الجوي أربعة أضعاف كمية الكربون التي يضيفها كل عام سكان البلدان النامية. وتؤيد ميكرونيزيا تأييدا قويا برنامج العمل المتعلق بتنظيم عدد السكان والتنمية الذي تمت الموافقة عليه في القاهرة، وتتطلع صوب الوفاء بالغايات والأهداف الواردة فيه.

وباعتبارنا دولة جزرية، ترحب حكومتي بالطفرة الهامة والقبول العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واقتراب دخولها حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. هذا تتويج لمفاوضات طويلة وشاقة فيما بين البلدان دامت أكثر من عقد لبلورة ما اعتبره نظاما يقترب من الكمال لإدارة وحفظ أعالي البحار وقاع البحار العميق الذي يعتبر تراثا مشتركا للبشرية. وولايات ميكرونيزيا الموحدة طرف في الاتفاقية ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن بلدي كان من بين البلدان العديدة التي وقعت على اتفاق التعدين في قاع البحار العميق المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية بعد فتح باب التوقيع عليه. ونتطلع قدما صوب التعاون الوثيق مع المجتمع الدولي في الإدارة والحفظ السليمين لأعالي البحار وكذلك للمياه الإقليمية الخاصة بكل منا.

وميكرونيزيا كدولة جزرية نامية يعتمد اقتصادها على هذه الموارد، تلتزم بتشجيع الممارسات المتسمة بالمسؤولية في صيد الأسماك، لا داخل المناطق الاقتصادية الخالصة لنا ولجيراننا في الإقليم فحسب، بل وفي المناطق المتلاصقة من أعالي البحار المتاخمة لمناطقنا. ولقد شاركت ولايات ميكرونيزيا الموحدة بنشاط في جميع الدورات الموضوعية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ونحن محظوظون في ولايات ميكرونيزيا الموحدة لأن جزرنا تقع بين خطوط الطول في المحيط الهادئ التي يوجد ويصطاد فيها ٥٠ في المائة من أجود نوعية من سمك التونا في العالم. وبينما نقدر وجود هذا المورد، فإننا نظل دوما مدركين لحقيقة أن استمرار التعويل على اقتصادنا يعتمد على الاستخدام الرشيد للموارد البحرية الموجودة في مياهنا وما وراءها. وهذا المبدأ للاستخدام الرشيد للموارد يشكل أساس مفهوم التنمية المستدامة.

إن التفاني في الاستخدام الرشيد والممارسات المتسمة بالمسؤولية في صيد الأسماك يجب ألا تكون مقصورة على الدول الساحلية، كدولتنا، وحدها. فالدول التي تصيد في المياه البعيدة عنها يجب عليها أيضا أن تسلم بالتوازن الهش للطبيعة القائم في محيطات العالم وأن تحميه لكفالة استدامة الموارد.

أثناء الدورة الأخيرة للمؤتمر المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، انضم وفد حكومتي الى وفود الدول الأعضاء الأخرى الـ ١٥ في وكالة مصائد أسماك المحفل تأييدا لوثيقة قانونية ملزمة بصفتها نتيجة للمؤتمر. ومع ذلك فإننا لا نؤيد أية نتيجة تهدد الحقوق السيادية للدول الساحلية في الموارد البحرية الحية الواقعة ضمن مناطقنا الاقتصادية الخالصة الممتدة. فنحن لا نؤيد أي انتقاص لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تعترف بالحقوق السيادية للدول الساحلية.

أوجه ملاحظاتي الآن نحو المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي

اختتم أعمال مؤخرا في بربادوس، والذي حقق نجاحا كبيرا من عدة نواح. فللمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة تمكنا من طرح جدول أعمال يسترعي انتباه العالم الى التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبرنامج العمل الذي انبثق عن المؤتمر العالمي أو جهد لفترة ما بعد ريو دي جانيرو لتوضيح مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ في سياق محدد يتجه صوب تدابير ملموسة للتنفيذ.

وفي حين أن هذا معلم تاريخي، فإنه لن يتجاوز كونه وثيقة للتخطيط إن لم يقترن بالتزام حقيقي من جانب بلداننا النامية في شتى أنحاء العالم. وإننا نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام عن أعمال المنظمة وأجهزة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة ولا يسعنا إلا أن نشعر بشيء من اللهفة إزاء القيام بأعمال يرافقها التمويل الضروري. ومع ذلك، تحيي حكومتي الخطوات المتخذة لكفالة إدراج النتائج التي أسفر عنها مؤتمر بربادوس في برنامج عمل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وينبغي ألا ينظر الى الشراكة القوية في هذا الصدد باعتبارها صراعا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بل بالأحرى هدفا مشتركا واستثمارا لصالح أسرة الأمم كلها. والمثال البارز والمرحب به على هذا الجهد المشترك هو المبادرة المقبلة للولايات المتحدة من أجل العمل مع جميع البلدان نحو إعادة تنشيط جميع الأرصفة المرجانية الأساسية التي تواجه التلف في جميع أنحاء العالم.

إن مرفق البيئة العالمية أحد مصادر التمويل التي تستطيع الدول النامية الجزرية الصغيرة أن تنال منها مساعدة مالية لتنفيذ برنامج العمل والمساعي البيئية الأخرى ذات الصلة. وبرنامج العمل الذي أقر في مؤتمر بربادوس طالب بأنه ما دامت المشاكل البيئية العالمية هذه، مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي والمياه الدولية، ذات أهمية وقلق كبيرين للدول النامية الجزرية الصغيرة، فإن إعادة هيكلة مرفق البيئة العالمية ينبغي أن ينظر اليها كقناة هامة للمساعدة في هذه المجالات من خلال توفير موارد جديدة وإضافية. وفي اجتماع رؤساء الدول، قام محفل جنوب المحيط الهادئ، الذي أنهى اجتماعه في بريسبن باستراليا مؤخرا، بالترحيب بإعادة هيكلة واستكمال مرفق البيئة العالمية وبعزمه على المساعدة في تنفيذ القرارات المتخذة في بربادوس.

نحن، لذلك، نشجع جميع الدول الأعضاء على أن تعطي، خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، معنى لمفهوم التنمية المستدامة بتأييد النتيجة العامة التي أسفر عنها مؤتمر بربادوس، بما في ذلك سن التشريعات التنفيذية. ومن شأن ذلك أن يعطي الوكالات والمنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ولاية البدء بتنفيذ برنامج العمل.

وفيما يتعلق بالاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ، ناشدنا بأن يعتمد المجتمع الدولي طريقة بناءة أكثر، بغرض تعزيز الالتزامات حيال تقليل غازات الدفيئة كما يطالب به البروتوكول المقترح للاتفاقية، الذي قام تحالف الدول الجزرية الصغيرة بتوزيعه على الأطراف هذا الأسبوع. وتؤكد التقارير العلمية الأخيرة على نحو قاطع حدوث الاحترار العالمي. والأهم من ذلك، يتضح أيضا أنه لا بد للبلدان الصناعية أن تجري خفضا أكبر في الانبعاثات مما كان يتصور أصلا لو أريد أن يكون هناك أمل في تجنب معظم أنحاء العالم نتائج مشؤومة، وهي النتائج التي كان يسخر منها الساخرون قبل سنوات قليلة فقط. ولقد رحبنا بأمل بوضع اتفاقية تغير المناخ في آذار/مارس الماضي، وندعو جميع الأعضاء في الأمم المتحدة الى الحضور باعتبارهم أطرافا عندما ينعقد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في برلين.

إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة تمشيا مع حرصها على حماية البيئة واستعمالها على نحو مستدام، انضمت في حزيران/يونيه الى اتفاقية التنوع البيولوجي، وهي تتطلع الى المؤتمر الأول للأطراف الذي سينعقد في جزر البهاما في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وفي هذا الصدد، تود حكومتي أن تضم تأييدها للطلب الذي قُدم في الدورة الأخيرة للفريق الحكومي الدولي التي انعقدت في نيروبي، والقاضي بوجوب بدء العمل، دون مزيد من الإبطاء، على وضع البروتوكول المعني بالسلامة الإحيائية. ومسألة ملكية الموارد الأصلية والوصول اليها، والتي لا تشملها الاتفاقية حاليا، يجب تناولها أيضا باعتبارها مسألة ذات أولوية.

إن مفهوم إعطاء أولوية متساوية للبيئة وللتنمية بات مقبولا الآن على نطاق واسع، ولكنه يبقى من نواح عديدة، صعب التنفيذ. وسيبقى هكذا لسنوات عديدة مقبلة، على الرغم من تكريس جل تفكيرنا له. والمحزن أنه في الوقت الذي نتكلم فيه، فإن نوعية وأرصدة الموارد الطبيعية الموجودة في كوكبنا تتعرض للتلف بوتيرة متسارعة بسبب الممارسات الماضية والحاضرة. وإذا أردنا أن ننجح في التصدي لهذا التحدي، فلا بد للجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي بأسره أن تعتمد على الأموال التي يمكن لجميع البلدان، كبيرها

وصغيرها، المتقدمة النمو والنامية، أن تسخرها لهذا الغرض.

فالعيش المستدام مثلا، الذي كان دائما أسلوب الحياة الذي اتبعته شعوب الجزر، يستخدم الممارسات والتقنيات ذات الصلة الكبيرة بالتنمية المستدامة في أشياء كثيرة من عالم اليوم. فالقوارب التي تسير بالمجداف والتي تبحر عبر بحيراتنا الزرقاء الصافية، تذكر بعادات شعوبنا المتعلقة بالاستخدام النظيف للبيئة والممارسات ذات الفعالية العالية في إدارة الموارد. ولا بد لنا أن نقترب من التنمية المستدامة بطريقة تحترم مفهوم العيش المستدام وتبني عليه، وتأخذ الحكمة التي يمكن استخلاصها من الحضارات الأصيلة، على نطاق عالمي، بكامل الاعتبار.

بعبارة أخرى، يعتقد بلدي أن المهم ليس فقط أن تكون لنا رؤية واحدة لمكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة، بل يتحتم علينا الآن أن نعيد التفكير، على نحو جاد، بأدوارنا، وكيف يسعنا جميعا أن نضطلع بدور حيوي في استعادة بيئتنا. وميكرونيزيا، بوصفها بلدا من بلدان الخط الأمامي المعرضة للخطر، تعترف بأنه لا يسعنا التراجع الى الوضع المتمثل في عدم معالجة المسائل البيئية العالمية إلا عندما لا ينطوي القيام بذلك على صعوبات بالنسبة الينا، ودون إيلاء الاعتبار المناسب لما تتصف به من إلحاح وأهمية. ويتطلب التصدي لهذه الكارثة التي هي من صنع الإنسان العديد من الموارد الكثيرة الإضافية، والتزاما أكبر، ولا سيما من جانب العالم المتقدم النمو.

إن آراءنا حول هذه المسائل واضحة وبسيطة: إننا على اقتناع بأن جميع الجهود التي نبذلها تتضافر لتصبح استثمارا طويل الأجل لبقاء نظامنا البيئي وقابليته للحياة، وهو الإرث المشترك للبشرية. ولدى تقويم ما حدث حتى الآن في جميع الأنشطة ذات الصلة والموجهة نحو هذا الهدف المشترك، لا يسعني إلا أن أقول كم أنا مأخذو بالجهد الضخم الذي بذل من أجل هذه العمليات. والأنشطة تتضمن المفاوضات بشأن اتفاقية تغير المناخ، واتفاقية التنوع الإحيائي، واتفاقية التصحر واتفاقية قانون البحار، فضلا عن المؤتمر المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، ومؤتمر بربادوس، ومؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية، ولجنة التنمية المستدامة، ومرفق البيئة العالمية. ولا يسعني إلا أن أثق بأن تقدما إيجابيا سينجم عن هذه الطاقة والالتزام البشريين الهائلين، وأن مستقبلنا سيكون آمنا مع هذه الرؤية المشتركة. نحن لسنا سكان هذا الكوكب فحسب، بل حُماة موارده للأجيال المقبلة. ويحدوني الأمل في ألا يتغلب جشع البشرية، في نهاية المطاف، على مسؤوليتنا الموروثة تجاه أن نترك للأجيال المقبلة بيئة يطيب العيش فيها مثل البيئة التي نراها اليوم. ولعل الاستعمال المستدام لمواردنا الطبيعية أكبر هدية يمكن أن تقدمها حضارتنا الراهنة الى الإنسانية في المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الخارجية في قيرغيزستان، صاحبة المعالي السيدة روزا إ. أوتونباييفا.

السيدة أوتونباييفا (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أهنئ الرئيس بمناسبة انتخابه لهذا المنصب المثقل بالمسؤولية والبالغ الأهمية. وسيعمل وفد بلادي بشكل بناء معه خلال هذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي سنحتفل بذكراها الخمسين في العام المقبل، انخرط العالم في بناء السلم. وقد كان طريقا طويلا، ولم يخل من لحظات مثيرة. أثناء نصف القرن الماضي وصل العالم الى حافة الحرب النووية مرات عديدة. والآن، بنهاية الحرب الباردة، وبانتهاء العالم الثنائي القطب، ظهر تحد جديد في شكل سلسلة من الحروب والصراعات القائمة على التعصب العرقي والديني انفجرت في مناطق مختلفة عديدة من العالم.

لقد تكلم الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" عن تركيز الجهود على الدبلوماسية الوقائية، واتخاذ خطوات لزيادة بناء الثقة الدولية وتحقيق التعرف المبكر على حالات الصراع. وتلك التدابير حظيت بأهمية خاصة في بلداننا مع انهيار الشمولية، لأننا ورثنا العديد من أسباب الصراع الطويلة الأجل التي خبأها وقمعها نظام قائم على الإرهاب في ظروف ذلك العصر.

إن الأمم المتحدة برأينا يمكن أن تقوم بدور قيادي في دراسة حالات الصراع المماثلة. ويمكنها أن تنظم النهج والمبادئ والطرق لحل مسائل النزاع التقليدية مثل مسائل الحدود، واقتسام أو تخصيص المياه والموارد الطبيعية الأخرى، وتقرير مصير الأمم ووحدة الأراضي، وحماية الأقليات على أساس الاختلافات العرقية والدينية واللغوية وغيرها. وهذا من شأنه أن يسمح للأمم المتحدة بإرساء أساس قانوني لاتخاذ القرارات التي من شأنها أن تساعد على تخفيض امكانية نشوب صراعات جديدة، وتساعد على حل المشاكل القائمة.

فقط باتباع سلطة القانون العليا، وفقط على أساس القانون الدولي، يمكننا أن ننسج نسيج السلم القوي في جميع أنحاء الكوكب، في جميع أركانه الصغيرة، بصرف النظر عن كونها نائية أو ريفية.

لقد أدى العنف والتعصب بين الناس إلى حرب لا نهاية لها وإلى سفك الدماء في يوغوسلافيا السابقة. ومأساة البوسنة تفرض تحديا على البشرية كلها. إن أمم هذا العالم، قبل ٥٠ عاما، وبعد أن توحدت، وضعت حدا للنازية وإبادة الجنس. فلماذا نتحرك الآن ببطء شديد في وجه العنف القائم على التمييز العرقي والديني، الآخذ في الظهور في شتى أرجاء الكوكب؟ إننا نؤيد تسوية الصراعات بالطرق السلمية. ونطالب الطرفين بإنهاء المذابح الدموية. ونرى أن توصيات فريق الاتصال توفر طريقا للخروج من هذه الأزمة ونأمل أن يكون بالإمكان استعادة السلم في قلب أوروبا.

إننا نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي يبذلها الأمين العام، وبعثته، وفريق المراقبين التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لحل المسائل بالطرق السلمية في طاجيكستان. ونرحب بوقف إطلاق النار الذي وقّع عليه مؤخرا في طهران والذي وفقا له توقفت الأعمال العدائية بشكل مؤقت، ويفرج في الوقت الحاضر عن السجناء السياسيين وأسرى الحرب. ويحدونا أمل عظيم بأن تنتهي هذه الأزمة تدريجيا، وبأن تحل الوحدة بين صفوف الطاجيكستانيين، الذين لحق بهم الكثير من المعاناة والأسى وبأن يعود جميع اللاجئين إلى ديارهم، وبأن نستعيد السلم مع جيراننا. إننا نعرب عن هذا الأمل الآن، قبل مجيء الشتاء، وندعو جميع البلدان الى تقديم المساعدة الإنسانية البالغة الأهمية الى طاجيكستان.

إننا نتابع بقلق وجزع بالغين الحالة في أفغانستان، ونرحب بالجهود التي تبذل للتوصل الى تسوية. إن استعادة الهدوء في ذلك البلد وتحقيق المصالحة الوطنية سيجلبان السلام الذي طال انتظاره للشعب الأفغاني الذي لقي الكثير من المعاناة، وسيحسنان الحالة في منطقتنا من العالم تحسينا كبيرا. إن تلك المنطقة أنهكتها نيران المدافع والحرب. وهي ترنو الى التبادل التجاري والعودة الى حراثة الأرض.

وبصرف النظر عن المصاعب الهائلة الكامنة في بحثنا عن السلم والاتفاق في ذلك البلد، نحث العالم على ألا يستسلم لليأس المعنوي أو اليأس من تقديم المعونة. وليس من الممكن أن نتخلى عن المسؤوليات خلال هذه المرحلة الصعبة لأن الصراع المميت في هذا البلد سببه اشتراك أطراف عديدة. إن أفغانستان لديها وفرة هائلة من الأسلحة. وإن البلد وقع ضحية سباق تسلح كثيف لا هوادة فيه. والأمل في تحقيق السلام لا يمكن ضمانه إلا اذا كرس المجتمع الدولي اهتمامه الثابت وإرادته السياسية لحل عقدة الصراع الأفغاني.

ولهذا فإن بلدي يدعو باستمرار الى التنفيذ التام الفعال لسجل الأسلحة التقليدية. ونؤيد مبادرة الولايات المتحدة التي أعلنها الرئيس كلينتون بشأن التصديق على قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ كاف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الخاص بالوقف المؤقت لتصدير الألغام البرية.

إن الجمهورية القيرغيزية دأبت على تأييد الخفض الشامل الفعال للأسلحة التقليدية. ونحن نعمل بشكل نشط وبقوة في سبيل تحويل صناعتنا الدفاعية الى الانتاج المدني. إن قيرغيستان - باعتبارها إحدى الدول النووية التي وقعت المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية - تؤيد تحويل تلك المعاهدة الى اتفاق غير محدد الأجل. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها جميع البلدان - وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا - للتوصل الى توافق آراء بشأن مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إننا نؤيد المبادرات التي طرحها الرئيس نزاربابييف رئيس كازاخستان بشأن تدابير بناء الثقة في آسيا، ونتوخى جعل منطقتنا، منطقة آسيا الوسطى، الواقعة بين دولتين نوويتين، منطقة خالية من الأسلحة النووية. هذه تكون معاهدة آسيا الوسطى لنا.

إن عالمنا، المليء بالقلق والتمزق، يؤمن بأن الأمل من أجل السلام ليس وهما. وأتذكر، بتأثر عظيم، اليوم الدافئ على نحو غير عادي، يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، في البيت الأبيض في واشنطن، حيث تم، بعد سنوات عديدة من الصراع، توقيع إعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا من قبل الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

إننا نرى بيننا في هذه القاعة بارتياح وسرور كبيرين ممثلين لحكومة جنوب افريقيا التي انتخبت في انتخابات ديمقراطية. فلنتحل بالصبر. إننا لا يمكننا أن نحقق إنجازات كبيرة ونتائج ملموسة على طريق السلم والوئام الصعب إلا إذا لم نستسلم للقضاء والقدر.

إن جهود حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تحقق نجاحا كبيرا في تسوية العديد من الصراعات في عصرنا. إننا نعلم أن ٧٥ بلدا تساهم في ١٧ بعثة للأمم المتحدة تراقب سير الانتخابات وترصدها، وتقدم المساعدة الانسانية خلال الكوارث وتعمر ما دمر. وتكفل أيضا أن يكون وجود جنود الأمم المتحدة

وشرطتها بارزا. إن مسألة تكوين قوات احتياطية لحفظ السلام أثيرت الآن أيضا. ومن على هذا المنبر نستمع إلى تعليقات عشرات البلدان حول عمليات حفظ السلام. إننا نحتاج إلى خوذ السلم الزرق ولا إلى خوذ الموت السود التي يلبسها المرتزقة الذين أصبح تواتر اشتراكهم في الآونة الأخيرة متزايدا في مناطق الصراع في شتى أنحاء العالم.

إن بلادي، إذ تدرك ادراكا تاما أن عمليات حفظ السلام عامل هام في النظام العالمي الجديد المقبل، تود أن تشارك في عمليات حفظ السلام بأطبائها وممرضيها ومهندسيها وعمال الانقاذ فيها المؤهلين تأهيلا جيدا. اننا نقبل ونؤيد الاقتراحات التي طرحتها بلدان عديدة هنا في الجمعية العامة خلال مناقشات مسائل حفظ السلم فيما يتعلق بالحاجة الى تدريب العسكريين والمدنيين سواء على أساس متعدد الأطراف أو على أساس ثنائي، والفرص المتاحة للتدريب. وتلك الامكانيات متاحة لنا أيضا كمشاركين في برنامج المشاركة من أجل السلام الخاص بمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وباعتبارنا بلدا يمر بفترة طوارئ، ويحتاج الى مساعدة فورية بسبب الكوارث الطبيعية والمحن الاجتماعية، نؤيد تأييدا حارا اقتراح الرئيس منعم رئيس الأرجنتين بإنشاء خدمة مدنية لتوفير المساعدة الانسانية الفورية تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن التنمية هي المشكلة الرئيسية التي تواجه المجتمعات الديمقراطية الحديثة. وان تجربة ٣٠ عاما من التعاون بين الشمال والجنوب علمتنا، نحن جيل البلدان المستقلة الجديد للتسعينيات، دروسا ملهمة. ومن السهل أن تصبح منجزاتنا ومزايانا الحقيقية مفقودة في صورة الهبوط المطول في مستويات الانتاج وتدمير البنية الأساسية الاجتماعية. إن شعب قيرغيزستان يشعر بالامتنان تجاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمؤسسات الأخرى في أسرة الأمم المتحدة التي تسعى الى مساعدتنا في هذا الوقت الصعب.

في مواجهة الزيادة الحادة في الاتجار بالمخدرات، والتي تتداخل مع الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، أولا في منطقتنا ثم عبر روسيا إلى أوروبا والبلدان الأخرى، فإننا بحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة وهائلة لغلق طرق توزيع المخدرات وتدمير الإنتاج. فالبرنامج الدولي للأمم المتحدة للحد من المخدرات يكتسي أهمية حاسمة فعلا في منطقتنا. وبوجه عام، نود أن نرى المزيد من العمل والتنسيق لأعمال الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مع الدول الجديدة، في المقر وفي مكاتبها الإقليمية على حد سواء.

ومن الجدير بالملاحظة، أن ليس فقط البلدان المتقدمة النمو، وإنما أيضا البلدان النامية التي يقع على كاهلها عبء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، ساعدت أيضا في إنشاء الدول المستقلة حديثا وانضمامها إلى النظام العالمي. ولهذا أهمية خاصة. فنحن على اقتناع راسخ بأن تقديم المساعدة الكاملة والفعالة في الوقت اللازم لنا - البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والتي يجب عليها أن تختار الآن سُبلها الخاصة في هذا الوقت الصعب - سيساعدنا على الوقوف على أقدامنا بسرعة أكبر، وبناء أسس السوق الحرة وتطوير الأسس الديمقراطية للمجتمع. وسوف نتمكن بعدئذ من تقديم المساعدة على نحو أسرع لأولئك الذين هم بحاجة أكبر إليها. إننا نؤيد سياسة مد يد العون من أجل تحقيق التضامن والدعم المتبادل والتعاضد.

وإذ نضع في الاعتبار التعاون الوثيق بين البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية مع المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية، فإن التنسيق المحكم والتفاعل الأعمق بين عمل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز يصبح ضروريا باطراد.

إن جمهورية قيرغيزستان ترحب بالأهداف والمعايير الأساسية للتنمية الواردة في التقرير الأولي للأمين العام، "خطة للتنمية"، وتتشاطرها. وهي السلم والنمو الاقتصادي والبيئة والعدالة والديمقراطية.

إن المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي عقد مؤخرا، والمؤتمرات القادمة بشأن التنمية الاجتماعية وتحسين حالة المرأة دليل على الاهتمام العميق من جانب العالم بحالة الاحتياجات الإنسانية الأساسية مع بداية القرن المقبل. فإذا كانت حقوق الإنسان تشمل الجميع وعالمية الطابع وغير قابلة للتصرف، فإن هذه الحقوق تنطبق أيضا على جميع النساء والأطفال في العالم. فتحسين أحوال المرأة هو المفتاح الأساسي لحل المشاكل الاجتماعية الهامة مثل مشاكل السكان والتعليم والرعاية الصحية. إنها أهم مسألة في جدول أعمال البشرية عشية القرن الحادي والعشرين.

في بلادي، سنؤيد تأييدا تاما مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي عُين حديثا ونحن على استعداد للتعاون معه. ونحن في قيرغيزستان، حيث تعيش أكثر من ٨٠ طائفة، نسعى لتهيئة ظروف متساوية وعادلة لجميع مواطنينا. وليست هناك أية

قيود على تطوير الثقافة والفنون والتعليم والإعلام بجميع لغات الطوائف. وبالإضافة إلى الزيادة في بناء المساجد، فإن عدد الكنائس الأرثوذكسية والبروتستانية آخذ في الازدياد. وإذ نلتزم بمُثل الصداقة والوفاق، فإننا نعمل باستمرار على وضع برامج واتخاذ تدابير لوقف الهجرة من بلادنا والحفاظ على التركيبة المتعددة الإثنيات لمجتمعنا. وعلى أساس الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية أو طائفية أو دينية أو لغوية المعتمد في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، فإن بلادي شاركت مع الاتحاد الروسي في إعداد اتفاقية بشأن حقوق الأقليات الإثنية، وهي مفتوحة حاليا للتصديق عليها من جانب سائر أعضاء الكومنولث.

إن الديمقراطية في بلادي هشة جدا. فالتعددية السياسية، وحرية الصحافة والتعبير، والالتزام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الجمهورية ليست عطايا عرضية هبطت من السماء وإنما قيم حقيقية يجري بشأنها نضال حقيقي في المجتمع - وهو النضال بين الانفتاح والعزلة، بين القوة العمياء واحترام القانون، بين الأساليب الاستبدادية والالتزام بالحرية. غير أن شعب قيرغيزستان، برئاسة الرئيس عسكر أكاييف، بعد أن اختار طريقه قبل ثلاث سنوات، يقف بحزم وبلا تردد في تأييد الديمقراطية واقتصاد السوق.

إن تبدلا هائلا يجري على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية عبر الرقعة الأوروبية الآسيوية الشاسعة. ونجاح التحولات الراهنة في روسيا يعزز من إدراكنا بأن الديمقراطية طريق لا رجعة فيه. وقيرغيزستان، مثل باقي الأمم في كومنولث الدول المستقلة، ملتزمة عميق الالتزام بالديمقراطية وبمبادئ الحرية والاستقلال، وفلسفة وروح بناء السلم. وشعبي القديم، الذي ما زال يشكل أمة فتية، مثله مثل الـ"ماناس" - ملحمة شعرية قيرغيزية تتألف من مليون بيت، سنحتفل بذكراها الألفية في ١٩٩٥ - يمر ببعث جديد. إننا ندرك أن طريقا طويلا وشائكا ما زال ينتظرنا. إلا أن أهم شيء على هذا الطريق هو السلام، وهو نفس الشيء بالنسبة لكل إنسان على هذه الأرض ولا يمكن أن يتجزأ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لفترة بعد ظهر هذا اليوم.

طلب عدة ممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد؛ وأود أن أذكّر الأعضاء بأنه، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق، ومدة الكلمة الثانية بخمس دقائق. وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ماتيتشك (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتذر عن طلب الكلمة في هذا الوقت المتأخر، ولكنني سأتوخى الإيجاز.

يود وفد بلادي أن يرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية اليونان أثناء المناقشة العامة يوم الأربعاء ٢٨ أيلول/سبتمبر. ونود أن نرد بصورة خاصة على التعقيب التالي الوارد في بيانه:

«إن تركيز الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب في البوسنة والهرسك لا يعني أنه ينبغي إيلاء اهتمام أقل لحل مشكلة كاراياناس، ولا يعني أنه ينبغي الاستخفاف بأهميتها». (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٨، ص ٢٦)

لئن كان وفد بلادي يوافق على الفكرة الأساسية العامة الواردة في تعقيب وزير الخارجية، فقد دهِشنا لإشارته إلى ما يسمى بـ "كاراياناس". فمن خلال السياق، يتضح أن الإشارة هي إلى جزء من أراضي جمهورية كرواتيا المعترف بها دوليا. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يؤكد أنه، في إطار جمهورية كرواتيا، لا توجد وحدات إدارية تسمى "كاراياناس" بل ان هذا الاسم أطلقته أبواق بلغراد على الأراضي الكرواتية التي يحتلها الصرب.

نود أن نؤكد بأن مجلس الأمن قد أعلن في قرارات عديدة أن هذا الإقليم جزء لا يتجزأ من كرواتيا. ولذلك دهِش وفد بلادي بحقيقة أن يشار إلى جزء من أراضي كرواتيا على النحو المذكور آنفا من جانب وزير خارجية اليونان، بينما في الوقت نفسه، لم يشر إلى جمهورية كرواتيا عندما كان يناقش الحالة في داخل كرواتيا. وزاد من دهشة وفد بلادي إزاء هذه الإشارة أن اليونان أبدت حساسية خاصة تجاه أسماء الدول والأسماء الجغرافية التي تتصور أنها تشكل تهديدا لسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وتود جمهورية كرواتيا أن تحافظ على العلاقات الحسنة القائمة بينها وبين اليونان وتثني على أية تدابير بنّاءة من جانب الحكومة اليونانية يمكن أن تساعد على حل الأزمة في منطقتنا بطريقة عادلة ومنصفة. إلا أن من المناسب أن تظهر اليونان اتساقا

في موقفها المتعلق بالأسماء الجغرافية وألا تشير إلى جـــزء من جمهورية كرواتيا معترف به دوليا بطريقة غير مقبولة للحكومة الكرواتية التي يمكن أن تفسر ذلك بأنه تشكيك في سيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الإقليمية.

السيد لاكلوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ستتاح لرئيس وفد بلادي، وزير خارجية اسبانيا، الفرصة غدا لتهنئة رئيس الجمعية العامة.

بهذه المناسبة، يود الوفد الاسباني أن ينوه بالإشارات إلى المدينتين الاسبانيتين سبتة ومليلية التي وردت في البيان الذي أدلى به اليوم الوزير الأول ووزير الخارجية والتعاون في المغرب.

ويرى وفدي أن تلك الإشارات غير صحيحة وغير لائقة، غير صحيحة لأن الأمـــر يتعلق بأقاليم أسبانية يمثـــل مواطنوهـــا فـــي البرلمان الوطني تحت نفس الشروط التي يخضع لها كل مواطنيهـــم الآخرين. وهي غير لائقة لأنها لا تتسق مع العلاقات الطيبة القائمة بين مملكة أسبانيا والمملكة المغربية.

السيد كولا (ألبانيا) (ترجمة شفويـــة عـــن الفرنسية): سيقوم رئيس الوفد الألباني إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وزيـــر الشؤون الخارجية السيد سيريكي، في بيانه أمام الجمعية العامة، بالتعبير عن تهاني وفدنا للسيد أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار على انتخابه رئيسا لهذه الدورة. وفيما يخصني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للسيد إيسي كل النجاح في مهمته النبيلة.

لقد طلبت الكلمة لأعرض آراء حكومتي بشأن تصريحات أدلى بها هنا بالأمس وزير خارجية اليونان. تلك التصريحات، للأسف، لا تعبر عن حقيقة وواقع الحالة في بلدي، ويؤسفنا أن اليونان، جارتنا، تصر منذ وقت طويل على عدم الاعتراف بالتحولات السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي تجريها الحكومة الديمقراطية في ألبانيا على مدى السنوات الثلاث الماضية. وأشير على وجه الخصوص إلى التشبيه العبثي بالنظام السابق، وهو تشبيه يتنافى تماما مع جميع تقارير مختلف المراقبين الدوليين.

أود أن أذكر هنا بأن حكومتـــي ألزمـــت نفسها بأفضل معاملة ممكنة للأقليات القومية في البلقان، ذلك أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسيـــة لجميع مواطني ألبانيا هو أساس تشريعات البلد؛ بل والأهم من ذلك أنه تقليد من تقاليد ألبانيا العريقة.

لقد التزمت ألبانيا بإصلاحات اقتصادية مكثفة، وهي تواجه صعوبات جمة في هذا الصدد. وعديـد من المؤسسات الدولية التي تتعاون معنا راضية تماما عن إصلاحاتنا الاقتصادية، وقد وصفتها بأنها ناجحة للغاية. وفي هذا السياق، نلاحظ مع الأسف أن اليونـــان، رغم أنها البلد الوحيد العضو في الاتحاد الأوروبي من منطقة البلقان، استخدمت حق الفيتو في عدة مناسبات لمنع الاتحاد من تقديم المعونة لألبانيا، حتى تضاعـف لنـا مشقة مرحلة الانتقال التي نمر بها.

وأود أن أؤكد أن حكومة ألبانيا، على الرغم من الموقف المتشدد الذي تتخذه اليونان، تركت الباب مفتوحا أمام الحوار، باعتباره الوسيلة الوحيدة للتغلب على الأزمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥